محور خاص
الماضي الأسود
لمنظمة الهاغناه
صفحـ(٥)ـة

قراءة في تقرير
لمنظمة «ريغافيم»
اليمينية
صفحـ(٦)ـة

مدار
المنتصف الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٠/٦/٢٣ الموافق ٢ ذو القعدة ١٤٤١هـ العدد ٤٤٩ السنة الثامنة عشرة

المنتصف الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الفلسطينيون في الأغوار في مواجهة مشاريع الاقتلاع. (أف ب)

موعد دخول مخطط نتنياهو للضم إلى حيز التنفيذ آخذ بالاقتراب والمشهد ما زال ضبابياً!

نتنياهو أعلن في اتفاقية الشراكة مع كتلة «أزرق أبيض» أنه سيبدأ في إجراءات فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على مناطق في الضفة في الأول من تموز

يحلّ بعد ثمانية أيام، في الأول من تموز، الموعد الذي أعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للبدء بإجراءات فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق أخرى في الضفة المحتلة. وبالرغم من اقتراب الموعد، إلا أن المشهد لا يزال ضبابيا، وليس واضحا متى ستبدأ الإجراءات، وبأي نطاق. وإلى جانب تعقيدات افتراضية في أروقة الكنيست، نستعرضها في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» (ص ٣)، فإن الموقف في البيت الأبيض ما زال ضبابيا، تضاف له المعارضة الواسعة في الحزب الديمقراطي الأميركي، والتي بدأت تجد لها مكانا أيضا في الحزب الجمهوري الذي يترأسه دونالد ترامب (اقرأ خبرا منفرداً على هذه الصفحة).

وبحسب اتفاق الائتلاف الحكومي المبرم بين الليكود وكتلة «أزرق أبيض»، فإن نتنياهو يتشاور مع رئيس الحكومة البديل، بيني غانتس، حول الضم، ولكن ليس بالضرورة من أجل الحصول على موافقته، للشروع بإجراءات الضم، وبالمساحة التي ستكون. كما يشترط الاتفاق أن تكون الإجراءات من خلال مشروع خاص من جانب عضو كنيست من حزب الليكود يختاره نتنياهو، شرط أن مواصلة مسار «التشريع السريع» يكون وفق ما يقره نتنياهو وفريقه.

هذا الاتفاق يعني أنه في يوم الأربعاء، الأول من تموز، يكون متاحا عرض مشروع القانون على الهيئة العامة للكنيست، للتصويت عليه بالقراءة التمهيدية، وفي حال إقراره، يبدأ مسار التشريع حتى المصادقة عليه نهائيا. ولكن قد تكون زحزحة في الجدول الزمني، إلا أنه أمام نتنياهو تمرير المرحلة التشريعية الأولى في شهر تموز فقط، لأنه بعد ذلك سيخرج الكنيست لعطلة الصيف، التي ستمتد حتى النصف الثاني من شهر تشرين الأول المقبل، قبل أقل من أسبوعين على الانتخابات الأميركية، الرئاسية والتشريعية. لذا فإنه من ناحية نتنياهو فإن شهر تموز سيكون حاسما.

ولكن هناك مسار آخر، وهو أن يكون الضم من خلال قرار تتخذه الحكومة، فهذا وحده يكفي، بموجب القانون الإسرائيلي، الذي يسمح لكل حكومة بأن تقرر توسيع بسط «السيادة الإسرائيلية» على كل منطقة تختارها. وقد يلجأ نتنياهو لخيار القرار الحكومي، في حال شهد تعقيدات برلمانية، أو تأخيرا في الجدول الزمني، وهذا بشرط أن لا يأتي منع من البيت الأبيض. ويحظى نتنياهو بأغلبية في الحكومة، بفعل تأييد الوزير يوعز هندل المنشق مع زميله تسفي هاوزر عن حزب تلم، الشريك في التحالف السابق لـ «أزرق أبيض».

ولكن في هذه الأيام، يجري الحديث عن خلافات حول مساحة الضم، ومساره، بين نتنياهو وقادة كتلة «أزرق أبيض»، فهذه الأخيرة تصر على حصول موافقة إقليمية، وخاصة من الأردن، إضافة الى موافقة البيت الأبيض. في حين يظهر وكأن هناك خلافات بين مجلس المستوطنات وبين نتنياهو، حول خارطة الضم، إذ يطالب المستوطنون بعدم إبقاء أي مستوطنة من أصل ١٦ مستوطنة يظهر وكأنها ستكون جيوبا محاطة بمناطق فلسطينية خارج الخارطة.

معارضة مخطط الضم في الولايات المتحدة تشمل المجموعة الأكثر تأييداً لإسرائيل وسياساتها في الحزب الديمقراطي!

«كوشنير يطالب حكومة نتنياهو بالتوصل أولاً إلى اتفاق داخلي حول نطاق الضم وعندها فقط سيوافق على منح الخطوة اعترافاً أميركياً»

أكدت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن مسارعة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للبدء بإجراءات ضم مناطق من الضفة الغربية إلى ما تسمى «السيادة الإسرائيلية»، لم تكن منذ البداية نابعة فقط من رغبته في تحقيق ما يعدّه إنجازا سياسيا له قبل الغوص في محاكمته في قضايا الفساد، بل أيضا من حاجته إلى تحقيق هذا «الإنجاز» قبل أن تغرق الحلبة الأميركية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وكما يظهر الآن فإن التعقيدات في الولايات المتحدة تتراكم، وباتت متشعبة في وجه الرئيس الحالي دونالد ترامب، ورغم استطلاعات الرأي التي تتحدث عن تقدم واضح لمنافسه من الحزب الديمقراطي جون بايدن، إلا أن الأمور قد تنقلب، ولكن نتنياهو يتخذ الحسابات الأسوأ بالنسبة له، وهي خسارة ترامب، ولهذا فإنه من الصعب رؤية أن يجمد نتنياهو الإجراءات إلى ما بعد الانتخابات الأميركية.

وما يجري في الحزبين الأميركيين بات الشغل الشاغل للمحللين والكتّاب في الصحافة الأميركية. فمن الواضح أن نتنياهو قلب كل معادلات العلاقة السياسية بين حكومات إسرائيل والجهاز الحزبي الأميركي، حينما اصطف بشكل واضح وفظ إلى جانب الحزب الجمهوري منذ انتخابات العام ٢٠١٢، في محاولة لإسقاط الرئيس من الحزب الديمقراطي باراك أوباما، وأيضا في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠١٤، ثم في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٦.

وتعددت التقارير الإسرائيلية التي تتحدث عن أن الحزب الديمقراطي سيجري حسابا عسيرا مع بنيامين نتنياهو واليمين المؤازر له. وهذا لا يعني انقلابا في الموقف الأميركي تجاه إسرائيل، في حال فاز الحزب الديمقراطي ومرشحه بايدن، ولكن كما يظهر فإن الحزب لن يتساوق مع مخططات نتنياهو بشأن فرض ما تسمى «السيادة» على المستوطنات ومناطق شاسعة من الضفة المحتلة.

والموقف من سياسة نتنياهو في الحزب الديمقراطي بلغ حد قيام المجموعة الأكثر تأييدا وحماسة لإسرائيل وسياساتها في الحزب الديمقراطي بمعارضة هذه السياسة. ففي الأيام الأخيرة قالت صحيفة «هآرتس» إن ثلاثة أعضاء كبار في مجلس الشيوخ الأميركي (السينات) المحسوبين على الجناح الإسرائيلي في الحزب الديمقراطي، أعلنوا معارضتهم لمخطط الضم، وهم تشاك شومر وبوب مينانديز وبن كاردين، وقالوا في بيان مشترك إن هذه الخطوة ستضر بالأمن والاستقرار في المنطقة. وحسب وصف الصحيفة فإن هذا البيان لاقى دهشة بسبب هوية أصحابه.

وجاء في البيان على لسان هؤلاء الأعضاء « »بصفتنا مؤيدين أقوياء ومخلصين للعلاقة بين اسرائيل وأميركا، نحن ملزمون بالتعبير عن معارضتنا لاقتراح ضم أجزاء من الضفة الغربية بصورة أحادية الجانب». وأضافوا أنهم يعارضون الضم لنفس السبب الذي عارضوا بسببه لسنوات خطوات أحادية الجانب من قبل الفلسطينيين، وأكدوا أن «الدبلوماسية والمفاوضات هما الطريق الوحيدة للتوصل إلى سلام في المنطقة. وهذا هو السبب في أن الكونغرس عارض طوال سنوات فكرة الضم».

وهذا البيان من شأنه أن يثير جهات في إسرائيل، لأنه يدل على عمق الأزمة التي خلقها نتنياهو مع الحزب الديمقراطي، فهذه الشخصيات الثلاث أقنعها نتنياهو في العام ٢٠١٥ بالتمرد على رئيس حزبها، الرئيس الأميركي باراك أوباما في حينه، وصوتوا ضد الاتفاق الدولي مع إيران. وهذا يعني أن الحديث في الحزب لم يعد يقتصر على القيادة الأولى ولا على مرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي بايدن، بل وصل الأمر إلى حد المجموعات المؤيدة لإسرائيل في الحزب.

ونشير هنا إلى أنه وفق كل التقارير التي تظهر تباعا على مدى السنين، فإن ما بين ٦٧٪ إلى ٧٠٪ من الأميركان اليهود يصوتون تقليديا للحزب الديمقراطي ومرشحه للرئاسة، و٢٥٪ فقط يصوتون للحزب الجمهوري.

وتستعرض وسائل الإعلام الإسرائيلية في تقارير متتالية أسماء بارزة معروفة بتأييدها لإسرائيل، حتى في الحزب الجمهوري، تعلن معارضتها لمخطط الضم. ولكن ليس هذا وحده، بل بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تبرز حراكا عربيا في الساحة الأميركية للضغط على إسرائيل ومنعها من الشروع بإجراءات الضم. فقد انشغلت إسرائيل لعدة أيام بمقال سفير الإمارات العربية المتحدة في واشنطن، يوسف العتيبة، الذي نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ويحذر فيه من أن الضم سيعرقل «جهود التقارب» في المنطقة.

ولكن الدور الأبرز كان للملك الأردني عبد الله الثاني، إذ أبرزت صحيفة «هآرتس» في موقعها الإلكتروني في نهاية الأسبوع، أن الملك يجري اتصالات مكثفة مع أسماء بارزة في مجلس الشيوخ والكونغرس الأميركيين، ليوضح لهم مدى خطورة المخطط الإسرائيلي على المنطقة. وحسب الوصف، فإن الملك كرّس ٣٦ ساعة لمحادثات عبر وسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة، في سبع محادثات، جرت في الأسبوع الماضي. وحسب ما ورد، فإن الرسالة الأساسية التي سيطرت على هذه المحادثات، هي رسالة قصيرة ومباشرة: «الضم هو فكرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة». واضافت الصحيفة أنه بالنسبة للعديد من المشرعين، الذين كانوا مشغولين حصريًا في الأسابيع الأخيرة في أزمة كورونا والاحتجاجات الضخمة في شوارع الولايات المتحدة، هذه هي المرة الأولى التي يتعرضون فيها لعمق قلق الأردن بشأن الضم. وأحد الأشخاص المقربين من الملك عبد الله في مجال معاهد الأبحاث في واشنطن هو روبرت ساتلوف من «معهد واشنطن» المؤيد لإسرائيل، أوضح هذا الأسبوع لصحيفة هآرتس أن الملك عبد الله استخدم المحادثات الأخيرة في الكونغرس لتوضيح أن الأردن قلق حقًا وفعلًا بشأن الضم، وأن موقف الأردن هذا ليس مجرد موقف مخصص للاستهلاك السياسي الداخلي الإعلامي.

ونشر المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم بارنياع، أمس، مقالا يحذر فيه من الاعتماد على الرئيس الأميركي دونالد ترامب وفريقه، رغم أن غالبية حكومات إسرائيل اعتمدت على الإدارات الأميركية، خاصة في العقود الخمس الأخيرة.

وتوقف بارنياع عند ما تسمى «صفقة القرن» وكتب: «انضم جاريد كوشنير، صهر ترامب، إلى طابور طويل من الأميركيين اليهود الذين يعتقدون أنهم قادرون على حل الصراع. في السنوات الثلاث الأخيرة استثمر جهودا في صياغة وتسويق الصفقة المسجلة على اسم والد زوجته. حتى وقت قريب كان يفعل ذلك بتشجيع من نتنياهو. ومثل المبعوثين الأميركيين قبله، كان كوشنير يعتقد أن إسرائيل نتنياهو تسعى إلى صفقة، حل وسط، اتفاق. ولكنه لم يفهم نتنياهو ولم يفهم (محمود) عباس. إذا كانت تقارير واشنطن صحيحة، فإن كوشنير يطالب حكومة نتنياهو بالتوصل أولاً إلى اتفاق داخلي حول نطاق الضم. وعندها فقط سيوافق على منح هذه الخطوة اعترافاً أميركياً».

كلمة في البداية

ذاكرة للتناسي..

بقلم: أنطوان شلحت

(١) تتراكم على نحو متواتر، يوماً بعد يوم، مزيد من الوقائع التي تثبت بما لا يدع أي مجال للتأويل أن الذاكرة الإسرائيلية، وأساساً فيما يتعلق بموقف الحركة الصهيونية وممارساتها إزاء الفلسطينيين، تمّ تشييدها كي تكون ذاكرة للتناسي أو لتكرار ما جرى توصيفه ذات مرة بأنه الكذب الإسرائيلي المتفق عليه.

ومن هذه الوقائع الجديدة، وهي ليست الأخيرة بالتأكيد، تلك المرتبطة بالماضي الأسود لمنظمة الهاغناه، أكبر ميليشيا مسلحة صهيونية قبل نكبة العام ١٩٤٨، والتي حلّت مؤخراً ذكرى مرور ١٠٠ عام على تأسيسها في أواسط حزيران ١٩٢٠. وكانت الهاغناه بمثابة الذراع العسكرية لما يُعرف بـ«حركة العمل» الصهيونية التي تعتبر «الجناح اليساري» للصهيونية.

وبالتزامن مع هذه الذكرى نشر محرر الشؤون التاريخية في صحيفة وموقع «هآرتس»، عوفر أديرت، مقالة استعادت جوانب من ذلك الماضي الأسود جرى إخضاعها لفريضة التناسي، تتمثل خلاصتها في أن هناك كتابة انتقائية لتاريخ هذه المنظمة، نظراً لهيمنة «حركة العمل» في الأعوام الأولى لإقامة الدولة، حيث جرى شطب الملفات القاتمة والإبقاء على واجهة مؤلفة من بطولات ومآثر ومزاعم «طهارة السلاح» [طالع ترجمة لها ص ٥].

ولا بُدّ من أن نضيف إلى أن تلك الهيمنة التي تمارس الشطب والانتقاء ما كان من الممكن أن تنجح في تشييد تلك الذاكرة من دون أن يتلازم ذلك مع التعاون من جانب الكُتّاب والباحثين حيال فريضة الصمت في السيرورة الرامية في المحصلة إلى بناء «الوعي الذاتي للمجتمع» على أساس الكذب والاختلاق.

ويشير أديرت، من ضمن أمور أخرى، إلى أن الباحث بيلغ ليفي، عضو المشروع الوثائقي «تاريخ إسرائيل»، يدعو حالياً إلى تحديث كتب التاريخ بغية التحدّث أيضاً، من دون تردد، عن الفصول الأقل لطفاً (الإجرامية) في تاريخ المنظمة. فليفي، الذي أجرى مقابلات مع مئات من أبناء جيل ١٩٤٨، من اليمين واليسار على حد سواء، سمع منهم عن الاغتيالات والانتقامات والهجمات الإرهابية وقد نُسبت جميعها إلى أعضاء الهاغناه، ولكنها أحداث ومعطيات تم إقصاؤها واستبعادها من كتب التاريخ الرئيسة ومن متاحف الدولة والمناسبات الرسمية وامتحانات إنهاء الدراسة الثانوية.

*****

(٢) توفي الليلة قبل الماضية الأستاذ الجامعي والمؤرخ المتخصص في شؤون الحركات القومية والفاشية البروفسور زئيف شطرنهيل (٨٥ عاماً)، الذي اشتهر بالعديد من المساهمات الملفتة في تشخيص الواقع الإسرائيلي من خلال مواقف اتخذها، وعبر استنتاجات فكرية خلصت إليها أبحاثه وكتبه، ولا سيما كتابه «بناء أمة أو تصحيح مجتمع؟: القومية والاشتراكية في حركة العمل الإسرائيلية ١٩٠٤- ١٩٤٠» الذي صدر بالعبرية في العام ١٩٩٥، وصدر بالعربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار في العام ٢٠٠١ مترجماً عن الإنكليزية بعنوان «الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية، الاشتراكية، وقيام الدولة اليهودية».

وكان شطرنهيل خلال العقد الأخير من أوائل الأشخاص الذين تناولوا أداء اليمين في ظل ولايات حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩، ولا سيما في سياق مقالة مطولة تحت العنوان «اليمين سيقضي على الديمقراطية» نشرها العام ٢٠١١، وأكد فيها أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي تحظى بحكم ذاتي إقليمي (جغرافي)، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظ المعربد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ في كل يوم، والذي ينزلق أيضاً إلى الشارع الإسرائيلي داخل تخوم الخط الأخضر، هو أقل خطراً من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ تدريجياً الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها.

وبرأيه فإن تحويل من يتم توصيفهم بأنهم «غير يهود» إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي. وشدّد في حينه على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.

كما نوّه في سياق آخر بأن اليمين الإسرائيلي، العلماني والديني على حد سواء، يتحدّى المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها. وجوهر الثورة الدستورية لهذا اليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما هي إطار يسمح بممارسة تفوق اليهود على غير اليهود. وأكد أنه لا يجوز الخطأ في نيات اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية في الآونة الأخيرة تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كلي، وتخدم هدفاً واضحاً، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

كما أن شطرنهيل هو من القائلين بأن ديمقراطية إسرائيل لا تعدو كونها أكثر من ديمقراطية رسمية وليست جوهرية، ولا تشمل حقوق الإنسان. وهذه الحقوق جديدة تماماً، أدخلت إلى النظام السياسي الإسرائيلي بواسطة المحكمة العليا، عبر ما درج على تسميته بـ«الصرامة القضائية». أمّا «وثيقة الاستقلال» فقد اعتبرت بمثابة وثيقة إعلانية ليس لها أي مغزى قانوني أو سياسي أو حتى أخلاقي. والأنكى من ذلك أن حقوق الإنسان تُعتبر في نظر مسؤولين كثيرين عائقاً أمام الدولة وأمام قدرة أدائها، كما لو أن هذه الحقوق تقوّض حقوق الدولة. كذلك فإن حقوق الإنسان ليست جزءاً من مفهوم إسرائيل الديمقراطي، وكانت ثمة ضرورة لإدخالها من الباب الخلفي، ولذلك فهي هشّة للغاية، وبالتالي فهي ليست مضمونة إلى حد كبير. علاوة على هذا فإن معارضي المحكمة العليا رأوا في ذلك هيمنة من جانب القضاة، الذين سرقوا حقوقاً تخضع جوهرياً للسلطة التشريعية، وإذا كانت هذه الأخيرة لا تعبأ بحقوق الإنسان فمن هم القضاة حتى يحلوا محل تلك السلطة؟ ولذا فهو يعتقد أن هذه واحدة من نقاط الضعف الأكثر أساسية في «الديمقراطية الإسرائيلية».

المشهد الاسرائيلي

المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر شطب «قانون التسوية»:

رسائل داخلية وخارجية ـ إلى الحكومة الإسرائيلية و«خطة الضم»؛ إلى المحكمة الجنائية الدولية و«جرائم الحرب»!

التوسع الاحتلالي: وقائع متعسفة تبحث عن تسويغات قانونية.

كتب سليم سلامة:

أثار قرار المحكمة العليا الإسرائيلية شطب «قانون التسوية»، بعد إقرار عدم دستوريته، نقاشاً واسعاً في إسرائيل، ليس في مستوى الجدالات والمناكفات السياسية ـ الحزبية فقط، وإنما في المستوى القانوني ـ القضائي أيضاً وأساساً، وتحديداً فيما يتعلق بأبعاد هذا القرار وانعكاساته على «خطة الضم» التي تستعد الحكومة الإسرائيلية لتنفيذها، من ناحية، كما فيما يتعلق برسائل القرار وإسقاطاته على مسألة مركزية أخرى هي موقف إسرائيل القانوني في دائرة القانون الدولي وبعض المساعي لوضع مسألة الاستيطان برمتها، بكونها جريمة حرب، على طاولة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لا سيما في ضوء إعلان المدعية العامة في هذه المحكمة، فاتو بنسودا، (في كانون الأول الماضي) أنها قد وجدت مسوّغات قانونية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وهو ما كان نتنياهو نفسه ووزير دفاعه السابق أفيغدور ليبرمان مدركين له تماماً حين أعلنا معارضتهما الشديدة لمشروع «قانون التسوية» الذي قدمه عضو الائتلاف الحكومي السابق، بتسلئيل سموتريتش. فقد قال نتنياهو وليبرمان والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، في جلسة المجلس الوزاري المصغر التي عقدت يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٦ إن «المصادقة على قانون تبييض البؤر الاستيطانية المسمى «قانون التسوية» قد يؤدي إلى فتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية». غير أن نتنياهو عاد وتراجع عن موقفه هذا لأسباب واعتبارات حزبية وانتخابية فانتقل إلى تأييد القانون، متأملاً أن تقوم المحكمة العليا بالعمل المطلوب ـ شطب القانون!

وكانت بنسودا قد حددت، في نص قرارها المذكور، أربع حالات عينية قالت إنها تشكل مسوغات تستدعي التحقيق بشكل خاص، الثالثة من بينها هي «أعمال البناء في المستوطنات»، والتي وصفتها المدعية العامة بأنها «جرائم حرب نفذتها جهات إسرائيلية كانت ضالعة في نقل مواطنين إسرائيليين إلى الضفة الغربية ابتداء من حزيران ٢٠١٤».

وكما هو معروف، فإن أحد الشروط الأساسية لانتقال التحقيق في مثل هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية هو عدم معالجة الدولة المعنية هذه الشكاوى وعدم التحقيق فيها من خلال سلطاتها وأذرعها الخاصة المسؤولة عن تطبيق القانون. وفي هذا السياق، يندرج قرار المحكمة العليا الأخير هذا في هذا الإطار بالضبط ـ محاولة سدّ الطريق أمام طرح مسألة الاستيطان على جدول أعمال المحكمة الجنائية الدولية، بادعاء النظر فيه، التحقيق فيه واتخاذ قرارات وإجراءات لمعالجته، في داخل إسرائيل.

وهذا ما تنبه له موقع «واللا» الإسرائيلي الذي اعتبر أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية «وجه رسالة» إلى محكمة الجنايات الدولية، التي تنظر حاليا فيما إذا كانت لديها صلاحية النظر في شكوى الفلسطينيين ضد إسرائيل، بينما المدعية العامة في هذه المحكمة، فاتو بنسودا، أكدت وجود هذه الصلاحية. وذكّر «واللا»، أيضاً، بأن «المبدأ الأهم حيال صلاحية محكمة الجنايات الدولية هو ذلك الذي يقرّ بأن الإجراءات يمكن أن تجري في المحكمة الدولية، فقط إذا كانت الدولة ذات العلاقة (إسرائيل) ليست قادرة أو لا تريد حلّه بنفسها. وحقيقة أن قضاة المحكمة العليا وافقوا على شطب قانون كان سيسلب حقوق الفلسطينيين لمصلحة اليهود من شأنه أن يظهر للقضاة في لاهاي أن لا مبرر لتدخلهم».

«الضم لن يحلّ المشكلة»!

يرى البروفسور عميحاي كوهن، نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أن المحكمة العليا، في قرارها شطب «قانون التسوية»، أقرّت بصورة واضحة بأن للقانون غاية جديرة: حل المشكلة الإنسانية التي تواجه المستوطنين الإسرائيليين الذين بنوا بيوتهم «بنيّة حسنة» وبموافقة السلطات الإسرائيلية، على أراض تبين لاحقاً أنها ليست «أراضي دولة، وإنما هي أراض بملكية فلسطينية خاصة»، لكن المحكمة شددت على أن «الوسيلة التي اختيرت لتحقيق هذا الغرض «ليست تناسبية»! ناهيك عن أن القانون «يحدد شروطاً وتسويات غير معقولة لإثبات الملكية الفلسطينية على الأرض في الحالات التي تحوم فيها شكوك حول هوية أصحاب الأرض الحقيقيين». وأشار كوهن إلى تنويه المحكمة العليا، في قرارها، بأن «المستشار القانوني للحكومة عرض حلولاً بديلة منطقية ومعقولة، من شأنها حل الإشكاليات الأساسية فيما يتعلق بالحالات التي تصرف فيها المستوطنون بنية حسنة، فعلاً».

ثم يخلص كوهن إلى القول إن قرار المحكمة العليا، الذي يبرز ويؤكد الفوارق في ميزان القوة بين المستوطنين الإسرائيليين في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وبين الفلسطينيين، «يشكل ضوءاً أحمر تحذيرياً عشية تنفيذ خطة بسط السيادة الإسرائيلية؛ ذلك أن فرض القانون الإسرائيلي سينطوي على مس خطير بحقوق الفلسطينيين في المنطقة، وهو ما سيعود ليُطرح من جديد على المحكمة العليا، بصورة مؤكدة تقريباً».

واعتبر أحد المعلقين في موقع «واللا» أن في قرار المحكمة الأخير «رسالة ضمنية مهمة تتعلق بخطوة الضم الجاري التخطيط لها هذه الأيام»، مضيفاً أن «نتنياهو يرفض، على ما يبدو، استيعاب هذه الرسالة»، إذ قال أحد مستشاريه إن «الضم وفرض السيادة الإسرائيلية سيحلان الجزء الأكبر من مشكلة التسوية»، بما يعني أنهما «سيشرعنان المصادرة والاستيطان»، وهو ما رأت د. رونيت ليفين ـ شنور، أستاذة القانون في «المركز المتعدد المجالات في هرتسليا» والتي انضمت إلى أحد الالتماسات ضد «قانون التسوية» (في مقال نشرته في صحيفة «غلوبس») أنه يستدعي ثلاث ملاحظات في أعقاب قرار المحكمة الأخير: ١. الضم لا يبرر ولا يشرعن إلغاء حقوق الملكية؛ ولذا، فإن القول بأن «بسط السيادة يحل مشكلة التسوية» غير صحيح؛ ٢. الضم سيُتبع بتطبيق القانون الإسرائيلي، الذي يتضمن تقييدات عديدة على إمكانية استخدام ممتلكات شخص ما لفائدة شخص آخر؛ ٣. بالرغم من أن المحكمة العليا لا تتدخل، عادة، في القرارات المتعلقة بحدود دولة إسرائيل، إلا أن الضم، بكل إجراءاته، ينبغي أن يكون، هو أيضاً، خاضعاً للالتزامات الدستورية والقانونية الأساسية التي شدد عليها قرار المحكمة الأخيرة بشأن «قانون التسوية»: المساواة، الكرامة والإنصاف، حتى عند الحديث عن غير اليهود وغير المواطنين في إسرائيل.

في المقابل، اعتبر البروفسور آفي بِل، أستاذ القانون في جامعتيّ بار إيلان وسان دييغو، أن قرار المحكمة الأخير «مضرّ، سياسي ويقوم على مغالطات أساسية» ويشكل تجسيداً لـ «قلة احترام المحكمة العليا للكنيست، باعتباره الجسم الديمقراطي المنتخَب من قبل الشعب ليكون صاحب السيادة وعنوانها»، إذ «يستند قرار المحكمة إلى مواقف القضاة الشخصية، السياسية والقضائية، ومن الواضح أن هذه المواقف متماثلة مع جانب معين في الخارطة السياسية الإسرائيلية». ورأى بِل (في مقال نشره في صحيفة «غلوبس») أن قرار المحكمة «يخلق لإسرائيل صعوبات كثيرة في الحلبة الدولية، سيكون أعداء إسرائيل مسرورين جداً بتبني التفسيرات التي أوردتها المحكمة العليا للقانون الدولي، بقدر ما يجنح إلى التشدد ضد إسرائيل، في موازاة تجاهل كل شيء آخر، كما فعلت المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية بتعاملها مع (استغلالها لـ) المواد القانونية التي كتبها المستشار القانوني للحكومة... قرار الحكم الممتد على مائة صفحة يوفر الكثير من الذخيرة لأعداء الصهيونية»!

كم هائل من الأكاذيب!

مدير منظمة «بتسيلم»، حجاي إلعاد، اعتبر (في مقال نشره على موقع «محادثة محلية»/ «سيحاه ميكوميت) أن قرار المحكمة العليا بشأن «قانون التسوية» «يصف، بطريقة جميلة، كيف من الصحيح تماماً، من وجهة نظر المحكمة العليا، أن تقوم إسرائيل بالاستيلاء والسيطرة على، ثم بسلب، كل قطعة أرض فلسطينية وتخصيصها للمستوطنات» وأن هذا القرار يمثل «خطوة أخاذة في الاستعلاء: ليس فقط أننا نسنّ القوانين من فوق رؤوس الرعايا، وإنما نجري نقاشاً دستورياً سامياً من فوق رؤوسهم أيضاً ـ إلى هذا الحد نحن متنورون»، وقرار المحكمة «يشطب القانون، في نهاية المطاف، لأنه «غير تناسبيّ» ويقرّ بأن السرقة والنهب هما «لأهداف جديرة» ولكن يجب الامتناع عن تطبيقه بصورة جارفة وعلنية زائدة عن الحدّ»!

يتوقف إلعاد عند جملة واحدة من نص قرار المحكمة (الذي كتبته رئيسة المحكمة، إستير حيوت) تقول: «جزء من الاستيطان في المنطقة («المنطقة» ـ هو الاسم المستخدم في اللغة القانونية الإسرائيلية عند الحديث عن الضفة الغربية) أقيم بصورة غير قانونية على أراض لم تكن معدة لذلك». وعلى هذه الجملة، تحديداً، يقترح إلعاد، بسخرية، منح حيوت «جائزة إسرائيل»، مضيفاً: «قلائل جداً هم الموهوبون ما يكفي ليستطيعوا حشر كل هذا الكم الكبير من الأكاذيب في هذا الكم الصغير جدا من الكلمات: ذلك أن الحديث هنا ليس عن «استيطان» وإنما عن جريمة حرب؛ وهذه ليست «المنطقة» وإنما مناطق محتلة؛ وليس الحديث عن «جزء» (من الاستيطان) وإنما عن الكل، الذي يشمل الكل»!

ويعتبر إلعاد أن القاضي المستوطن نوعم سولبيرغ (الذي رفض شطب القانون)، هو «الوحيد الذي يقول الحقيقة»، لأنه «لا يتساذج» بأن مسألة صلاحية الكنيست بشأن سن قوانين خاصة بالمناطق الفلسطينية لا تزال غير محسومة عنده، كما يفعل زملاؤه الآخرون، بل يكتب بصورة مباشرة وواضحة: «إذا كان الكنيست يرغب في فرض قوانينه على المنطقة، فله ذلك».

«قانون التسوية» ـ اقتراح جديد ومسوّغات قانونية

غداة إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها النهائي القاضي بإلغاء «قانون التسوية» لاعتباره غير دستوري، سارعت عضو كنيست ميخال شير (الليكود) إلى تقديم اقتراح لـ «قانون تسوية» آخر، بديل، تختلف صيغته قليلاً عن صيغة القانون الذي أمرت المحكمة بإلغائه، وذلك تنفيذاً لتعهدات حزب الليكود «بالعمل من أجل سن قانون جديد»، في تعقيبه على قرار المحكمة الأخير واعتباره «تدخلاً مؤسفاً من جانب المحكمة العليا التي شطبت قانوناً هاماً للاستيطان ومستقبله»، فيما قال رئيس الكنيست ياريف ليفين (ليكود) إن قرار المحكمة الأخير يعكس «حرباً بين السلطات» (القضائية والتشريعية والتنفيذية) وأن «الكنيست لن يسكت بعد الآن إزاء المس المتواصل بصلاحياته ومكانته»، بعدما «داست العليا اليوم، مرة أخرى ووفقاً لنهجها المرفوض، على الديمقراطية الإسرائيلية وحقوق الإنسان الأساسية للكثيرين من المواطنين الإسرائيليين» (يقصد المستوطنين) وأن «المحكمة العليا، بقرارها الأخير الذي صدر من غير صلاحية، أحدثت شرخاً جديداً في المجتمع الإسرائيلي ... وهي تخطو، بخطوات مهولة، نحو أزمة دستورية غير مسبوقة في إسرائيل»!

وكما كان متوقعاً في كثير من التوقعات والتحليلات السابقة (وزير العدل الجديد، آفي نيسانكورن، قال: إشكاليات هذا القانون كانت معروفة للجميع وإلغاؤه كان متوقعاً من جانب كل أطراف الخارطة السياسية في إسرائيل»)، لم تجد المحكمة العليا الإسرائيلية مناصاً من إصدار قرار نهائي يجزم بعدم دستورية «قانون التسوية» وبالنتيجة العملية المترتبة على ذلك: إلغاء هذا القانون، الذي جاء لشرعنة آلاف المباني والبؤر الاستيطانية «غير القانونية» ـ وفق القاموس السياسي، الاستيطاني الإسرائيلي ـ القائمة على أراض بملكية فلسطينية خاصة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، وذلك بأثر رجعي، إذ ينص القانون على تجميد «إجراءات تطبيق القانون» والأوامر الإدارية الصادرة بحق ١٦ مستوطنة وبؤرة استيطانية «غير قانونية» لفترة سنة كاملة منذ يوم نشر القانون في الجريدة الرسمية ودخوله حيز التنفيذ، على أن تقوم سلطات الاحتلال (من خلال «الإدارة المدنية») بفحص إمكانيات مصادرة الأراضي المقامة عليها تلك المستوطنات والبؤر، من خلال آلية «قانونية» خاصة لتأهيل تلك «البؤر» وشرعنتها بأثر رجعي.

والمباني الاستيطانية التي يقصدها نص القانون تقوم في المستوطنات والبؤر التالية: عوفرا، عيلي، نتيف هأفوت، كوخاف هشاحر، متسبيه كرميم، ألون موريه، معاليه مخماش، شافي شومرون، كدوميم، بساجوت، بيت إيل، يتسهار، هار براخا، موديعين عيليت، نوكديم وكوخاف يعقوب. كما خوّل القانون الحكومة الإسرائيلية (من خلال وزير العدل) صلاحية إصدار أوامر خاصة تضيف بموجبها مستوطنات وبؤراً استيطانية أخرى إلى تلك المذكورة أعلاه، على أن يتم الأمر بمصادقة لجنة الدستور، القانون والقضاء البرلمانية (التي يتمتع الائتلاف الحكومي فيها، عادة، بأغلبية ساحقة!).

ينص «قانون التسوية» على إبقاء الأراضي التي أقيمت عليها البيوت (الاستيطانية) بملكية أصحابها الأصليين (الفلسطينيين)، لكن تقوم الحكومة بمصادرة هذه الأراضي من أيديهم ونقل حقوق استخدامها والتصرف بها إلى «المسؤول عن الممتلكات الحكومية والمهجورة في منطقة يهودا والسامرة»، وهو بطبيعة الحال موظف حكومي تابع لجهاز الاحتلال. في المقابل ـ كما ينص القانون ـ يتم دفع تعويض لأصحاب الأراضي الفلسطينيين بما يعادل ١٢٥٪ من أجرة استخدام الأراضي، أو بالحصول على قطعة أرض بديلة!

عللت المحكمة العليا النتيجة القضائية التي خلص إليها قرارها الأخير بأن «قانون التسوية» جاء ليشرعن، بأثر رجعي وبصورة جارفة شاملة، كل البؤر الاستيطانية اليهودية «غير القانونية» على أراض بملكية فلسطينية خاصة، ولهذا فهو ينطوي على مس حاد وخطير بحقوق السكان الفلسطينيين الأساسية، وفي مقدمتها حقهم في الملكية وحقهم في المساواة، كما يمس بكرامتهم، بما يتعارض مع أحكام ونصوص «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» ومن دون أن يستوفي شروط «فقرة التقييد» في هذا القانون، الأمر الذي يجعله (قانون التسوية) قانوناً غير دستوري حُكمه الإلغاء.

وأقرت المحكمة بأن «قانون التسوية» يمس، مساً فظاً، بحقوق الفلسطينيين سكان المنطقة، وخاصة حق الملكية والحق في المساواة، بينما يمنح المستوطنين الإسرائيليين أفضلية واضحة على الفلسطينيين أصحاب الأراضي، دون أي «فحص عيني للظروف التي أقيمت فيها المستوطنات ولدور الدولة في إقامتها» ودون إقامة «اعتبار كافٍ» لمكانة الفلسطينيين سكان المنطقة باعتبارهم «سكاناً محميين» في منطقة تمت السيطرة عليها بالحرب؛ طبقاً لما تقتضيه أحكام القانون الدولي.

واعتبر قضاة الأغلبية أن القانون «يشرعن، بأثر رجعي، السلب الإكراهي وغير القانوني لحقوق حيازة واستعمال الأراضي التي ثمة لها مالك رسمي مسجل وحقوقه مثبتة عليها، بينما ينص القانون على تسجيل الأراضي التي ليس لها ثمة مالك رسمي مسجل كـ «أملاك حكومية» في غضون ١٢ شهراً، إلا إذا استطاع أي مدّعٍ حقوق ملكية على الأرض أن يثبت حقوقه هذه خلال فترة زمنية محددة».

وأشارت المحكمة في قرارها إلى المس المترتب على القانون بالحق في المساواة، على خلفية التمييز الذي يكرسه النص القانوني بين «مخالفي البناء» من المستوطنين الإسرائيليين «غير القانونيين» من جهة، وبين «مخالفي البناء» الفلسطينيين، لا بل حتى قياساً بمخالفي البناء في داخل إسرائيل نفسها. وقالت المحكمة إن المس بالحق الملكية وبالحق في المساواة هو «حاد وخطير ولا مفر من الاستنتاج بأن هذا المس غير تناسبي وبأن الضرر الناجم عن القانون يفوق الفائدة المرجوة منه بكثير»، وخاصة حيال وجود «وسائل قانونية بديلة يمكن من خلالها إيجاد حل لائق» للإشكاليات التي يأتي «قانون التسوية» لمعالجتها، بحيث يكون المس بحقوق الملكية وبالحق في المساواة أخف وطأة بكثير، في كثير من الحالات على الأقل.

في قرارها، الذي اعتمده أغلبية القضاة الثمانية من أصل التسعة، كتبت رئيسة المحكمة ورئيسة هيئة القضاة التي نظرت في الالتماسات، إستير حيوت: «يأتي قانون التسوية ليشرعن، بأثر رجعي، أعمالاً غير قانونية نفذتها مجموعة سكانية معينة في المنطقة (المستوطنون ـ المحرر) من خلال المس بحقوق المجموعة السكانية الأخرى (الفلسطينيون)، وذلك في منطقة خاضعة لسيطرة عسكرية. ليست هذه تسوية «عمياء» تجاه مجموعة المتضررين من تطبيقها وإنما هي تسوية تمس، عن وعي وبصورة غير متساوية، بحق الملكية لسكان المنطقة الفلسطينيين وحدهم فقط بينما تمنح الأولوية لمصالح المستوطنين الإسرائيليين التملكية، دون فحص الأمور بصورة فردية وعينية ودون إعطاء وزن كاف لمكانة السكان الفلسطينيين الخاصة باعتبارهم «سكاناً محميين».

أما القاضي المستوطن نوعم سولبيرغ، الذي بقي وحيداً في رأي الأقلية (١ مقابل ٨) الداعي إلى رفض الالتماسات ضد «قانون التسوية» وعدم تدخل المحكمة فيما سنّته الكنيست، فادعى بأنه «يمكن الاكتفاء بتعديل القانون من خلال تقليص تعريف مصطلح استيطان»، بحيث لا يشمل «أراضي زراعية وأراضي منتجة، لا يشبه إخلاؤها إخلاءَ بيوت سكنية»، ثم تقليص تعريف مصطلح «دولة»، بحيث يقصد مؤسسات الحكم المركزية فقط دون مؤسسات الحكم المحلية والهيئات الاستيطانية، لأن القانون الحالي (قيد البحث) يبتغي «تقديم حل غير اعتيادي لمشكلة قاسية وغير اعتيادية»، ولذلك «لا يمكن بحثه بالأدوات الاعتيادية المتوفرة بين أيدينا»! ورأى سولبيرغ أنه «صحيح أن قانون التسوية يمس بحقين دستوريين هما حق الملكية والحق في المساواة، لكن الغاية الأساسية التي يسعى القانون إلى تحقيقها ـ تسوية، تثبيت وتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة وتوفير حلول للمستوطنين الذين شيدوا بيوتهم في المنطقة بنوايا حسنة ـ هي أهداف جديرة بالحماية»! ثم زعم بأنه «صحيح أن قانون التسوية يشذ عن الترتيبات المقبولة والمقرة في القوانين بشأن البناء على أراضي الغير، غير أن الظروف الشاذة قد تبرر إجراءات شاذة أيضا»!

تسلسل زمني

يذكر أن الكنيست الإسرائيلي كان قد سن «قانون التسوية» بقراءة نهائية يوم ٦ شباط ٢٠١٧. وفي آذار ٢٠١٧، قدم العشرات من رؤساء المجالس القروية والبلدية الفلسطينية، سوية مع نحو ١٣ جمعية ومنظمة حقوقية إسرائيلية، التماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للمطالبة بإلغاء هذا القانون بدعوى عدم دستوريته.

يوم ١٧ آب ٢٠١٧، أصدرت المحكمة العليا أمراً يقضي بتجميد تنفيذ القانون الجديد لمدة شهرين، وذلك استجابة لطلب المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت. ثم عادت المحكمة وأصدرت أمراً آخر يقضي بتجميد تنفيذ القانون حتى البت في الالتماسات المقدمة ضده.

في يوم ٩ حزيران الجاري، أصدرت المحكمة العليا قرارها النهائي بشأن القانون والالتماسات المقدمة ضده، وذلك برأي أغلبية أعضاء هيئة المحكمة التي نظرت في الالتماسات المقدمة ضد هذا القانون، إذ أيده ٨ قضاة بينما عارضه قاض واحد هو نوعم سولبيرغ، المستوطن في مستوطنة ألون شفوت!

بصورة استثنائية، كانت الحكومة ممثلة أمام المحكمة في هذا الملف بمحامٍ من القطاع الخاص هو د. هرئيل أرنون، بدلاً من المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي رفض تمثيل الحكومة في الدفاع عن القانون أمام المحكمة، بعدما أعلن، مراراً وتكراراً، أن «قانون التسوية» يثير إشكاليات قانونية ـ قضائية معقدة وخطيرة، على المستويين المحلي والدولي. وأكد مندلبليت، المعروف بأنه خبير في القانون الدولي، أنه لن يدافع عن هذا القانون، نيابة عن الدولة (الحكومة) وباسمها، لأنه «قانون غير دستوري ينطوي على انتهاكات فاضحة للقوانين الدولية ويجب إلغاؤه»!

مفتاح ثبات الحكومة الإسرائيلية بيد نتنياهو و«أزرق أبيض» أضعف من أن يفككها!

نواب «أزرق أبيض» وصلوا إلى الكنيست قبل عام «فجأة» تلتها «فجأة» أخرى قبل شهر حينما باتوا في مواقع وزارية لم يحلموا بها في حياتهم، فهل يتخلون عن فرصة على الأغلب لن ينالوها مرّة أخرى؟ *الفوارق السياسية بين الليكود و«أزرق أبيض» ليست جوهرية بل تكتيكية *غانتس رحّب بقرار المحكمة العليا لإلغاء قانون سلب ونهب الأراضي وفي اليوم التالي راح يبحث عن إجراءات أخرى تحقق هدف ذات القانون

نتنياهو وغانتس.. فوارق تكتيكية.

كتب برهوم جرايسي:

عاد الحديث في الحلبة الإسرائيلية، وفي وسائل الإعلام، عن احتمال أن لا تصمد حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة الجديدة لأكثر من عام، وقد تجد إسرائيل نفسها أمام انتخابات رابعة. وفي حين تقول تقديرات إن نتنياهو قد يختلق أسبابا وذرائع لحل الحكومة، وأن في خلفية هذا قد تكون مجريات محاكمته، وعدم رغبته بنقل رئاسة الحكومة لبيني غانتس، فإن تقديرات أخرى تقول إن كتلة «أزرق أبيض» برئاسة غانتس هي من ستبادر لحل الحكومة، ولكن هذه الكتلة ولأسباب شخصية أكثر منها سياسية هي أضعف من أن تبادر لتفكيك الائتلاف.

فحتى قبل عرض الحكومة نهائيا على الكنيست للحصول على الثقة، كانت المراهنات تتزايد حول أن نتنياهو لن يسمح بأن تدوم هذه الحكومة إلى الموعد الذي سيتوجب عليه فيه نقل رئاسة الحكومة إلى بيني غانتس، يوم ٢١ تشرين الأول من العام المقبل ٢٠٢١. وفي هذه التقديرات، ليس فقط أن نتنياهو لا يريد التخلي عن رئاسة الحكومة، بل قد تنشأ حسابات شخصية له، على مسار المحاكمة التي يواجهها في قضايا الفساد، تجعله يفضّل التوجه إلى انتخابات جديدة، من أن يستمر في الحكومة إلى موعدها المحدد، ربيع العام ٢٠٢٣، قابلة للتمديد لعام إضافي، إذا رغب الشريكان الأكبران للحكومة على أن تكون السنة الإضافية مناصفة في رئاسة الحكومة، بين نتنياهو وغانتس. ونتنياهو قادر بالفعل على أن يحسم مصير الحكومة في أي وقت يشاء، على ضوء استطلاعات الرأي التي «تبشره» بزيادة قوة حزبه الليكود، على حساب غالبية الكتل البرلمانية الدائرة في فلك الحكم، لا بل تقول الاستطلاعات إن التحالف السابق لـ«أزرق أبيض» سيشهد ضربة في قوته الإجمالية، حينما سيخوض انتخابات افتراضية كهذه بقائمتين. وقدرة نتنياهو نابعة من أنه يرتكز على حزب بات تحت سطوته المطلقة، وهو لا يعمل حسابا لأي من شخصيات الحزب وهيئاته، وليس في وارده أن يتجرأ أحد على منافسته على رئاسة الحزب، إضافة إلى أنه يتصرف كما لو أن المحكمة ليست قائمة، أو أنه مطمئن لحكمها، الذي قد يصل إلى خط النهاية بعد لا أقل من ثلاث سنوات من الآن.

في هذا السياق نشير، كعبارة اعتراضية، إلى أن النائب جدعون ساعر، الذي حلّ في قائمة الليكود في المرتبة الخامسة، ولم يحظ بأي منصب حكومي أو برلماني، شرع في الأيام الأخيرة في حملة لتجنيد أعضاء لحزب الليكود، وكما يبدو كخطوة تحد جديدة لبنيامين نتنياهو، رغم أن ساعر مُني بضربة قاصمة حينما نافس نتنياهو على رئاسة الليكود في الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٩، وحصل على ٢٨٪ من الأصوات، مقابل ٧٢٪ لنتنياهو. ولكن قد يكون ساعر يستعد لفترة ما بعد نتنياهو، إذا جاءت هذه الفترة حقا.

هل «أزرق أبيض» قادر؟

الجواب ورد في الفقرة الأولى من هذه المقالة، فكتلة «أزرق أبيض»، أضعف بكثير من أن تبادر لحل الحكومة، لأسباب عديدة، هي بالأساس شخصية، أما الدوافع السياسية فهي ضعيفة، أمام حالة التماهي المتزايدة بين «أزرق أبيض» وأجندة اليمين الاستيطاني.

وبادئ ذي بدء، نشير إلى أن كل استطلاعات الرأي التي ظهرت في الأسابيع الأخيرة، تُجمع على أن القائمة التي سيقودها بيني غانتس، ولها حاليا ١٥ مقعدا، ستفقد عددا من هذه المقاعد، في حال جرت الانتخابات في هذه المرحلة؛ لأنها نقضت كل وعودها لجمهور ناخبيها في جميع النواحي. ولكن المفارقة أن القائمة الأخرى، التي كانت جزءا من «أزرق أبيض»، ولها ١٦ مقعدا، وتضم حزبي «يوجد مستقبل» و«تلم»، ستخسر هي أيضا مقاعد أكثر، وفق الاستطلاعات ذاتها، رغم أنها التزمت بوعودها وبقيت في المعارضة.

ونشير إلى أنه على الرغم من مرور عام ونصف العام على تأسيس حزب «مناعة لإسرائيل» الذي أسسه بيني غانتس، قبل أن يضم الشريكين الآخرين في تحالف «أزرق أبيض»، الذي تم تفكيكه، فما زال مجرد قائمة انتخابية، وهو ليس حزبا بمفهوم الأحزاب، بل قائمة انتخابية تجند من حولها ناشطين عابرين برواتب، لغاية العمل الانتخابي. ما يعني أن هذا الحزب ليست له قاعدة شعبية ثابتة واضحة المعالم، قادرة على حمل الحزب إلى انتخابات جديدة، وأن تكون قوة تهدد الأغلبية المطلقة التي يسعى لها نتنياهو مع شركائه الفوريين. لذا فإن قرار الخروج من الائتلاف مع الليكود خاضع لقرار من الكتلة البرلمانية. «وهذا هو مربط الفرس»، بحسب المقولة الشعبية.

وجميع النواب الـ ١٥ في كتلة «أزرق أبيض»، بمعنى حزب «مناعة لإسرائيل»، باستثناء نائبة واحدة، انتقلت إليهم من حزب «يوجد مستقبل»، دخلوا إلى الكنيست لأول مرّة في حياتهم بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، ولم يزاولوا عملهم البرلماني بشكل حقيقي، إلا بعد مرور عام وشهر، أي بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، الثالثة التي جرت في غضون ١١ شهرا، وثبات الولاية البرلمانية، التي نشأت عنها حكومة. فجأة وجد ١٣ نائبا من هؤلاء أنفسهم وزراء، في مناصب لم تكن غالبيتهم الساحقة تحلم بها في حياتها، غالبيتهم جاءت من أماكن عمل مهنية عادية، وقلة منهم جاؤوا من فترة تقاعد مبكر، مثل الجنرالين الكبيرين بيني غانتس وغابي أشكنازي، رئيسي الأركان الأسبقين، وآخر ترك رئاسة اتحاد النقابات «الهستدروت» لغرض الدخول للكنيست، ولا أمل له بالعودة إلى منصبه السابق. لذا من المرجّح ألا تقبل غالبيتهم الساحقة جدا بالخروج المبكر من الحكومة، تاركين مناصبهم. وحتى ولو ظهر منهم من قناعاته السياسية أقوى من إغراء البقاء حول طاولة الحكومة، فإن قسما آخر منهم قادر على شق الكتلة بسهولة، للبقاء في الحكومة، وبذلك يواصل نتنياهو حكومته مع أغلبية واضحة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل نرى اختلافا سياسيا جوهريا بين كتلة «أزرق أبيض» واليمين الاستيطاني؟ ليس صعبا الاجابة بالنفي. فإذا ما ظهر خلاف ما، فإنه يدور حول التوقيت، والإطار المناسب. ونقصد هنا مسألة فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. فالضم قائم في البرنامج السياسي لتحالف «أزرق أبيض»، منذ تأسيسه لأول مرّة في شهر شباط من العام الماضي ٢٠١٩، وهو يقول بشكل واضح إن الكتل الاستيطانية، بما فيها غور الأردن، «ستكون جزءا من إسرائيل»، ولكن في إطار حل شامل إقليمي، كما أن البرنامج ذاته غيّب كليا مصطلح «دولة فلسطينية»؛ وكل هذا، في الوقت الذي وصفت الحلبة السياسية ووسائل الإعلام هذا التحالف على أنه «وسط». كذلك نذكر أن بيني غانتس وشركاءه السابقين في تحالف «أزرق أبيض»، «رحّبوا» بما تسمى «صفقة القرن»، في لحظة الإعلان عنها.

وخلال الحملة الانتخابية الأخيرة، التي جرت هذا العام، انخرط قادة «أزرق أبيض» في مسار سياسي انتخابي فرضه عليهم بنيامين نتنياهو، وهو مسألة الضم، أكثر من قضايا الفساد التي تطارد نتنياهو. ولم يمر أسبوع واحد، خلال الحملة الانتخابية، إلا وأكد قادة تحالف «أزرق أبيض» عدم تخليهم عن المستوطنات.

في اتفاقية الائتلاف للحكومة القائمة، فرض غانتس بندا (رقم ٢٨ في الاتفاقية بين الليكود و«أزرق أبيض»)، يقول إن على إسرائيل أن تحافظ على مصالحها وعلاقاتها الاستراتيجية في المنطقة، وعلى «اتفاقيتي السلام مع الأردن ومصر». بزعم أن مثل هذا البند، قد يُفرغ البند التالي (٢٩) من مضمونه، وفيه أن إجراءات الضم تبدأ يوم الأول من تموز، وأن نتنياهو يتشاور مع غانتس، ولكن موقف غانتس لن يكون عائقا أمام بدء الإجراءات، في حال اعترض الأخير.

حتى الآن ليس واضحا، ما الذي سيكون في الأول من تموز، وفي الأسابيع اللاحقة، ولكن ما هو واضح منذ الآن أن غانتس وفريقه لا يهددان بالانسحاب من الحكومة، في حال بدأت إجراءات الضم، رغم ما يريانه من اعتراض دولي وإقليمي، ومن موقف ضبابي في البيت الأبيض.

وأكثر من هذا، في باب التماهي السياسي بين الفريقين، فالمحكمة العليا الإسرائيلية ألغت قبل أيام ما يسمى «قانون التسوية»، وهو قانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة، التي استولت عليها عصابات المستوطنين، وأيضا سلطات الاحتلال، وأقامت عليها بؤرا استيطانية، وحتى أحياء استيطانية [طالع ص ٢]. هذا القرار جاء بعد ثلاث سنوات من سن القانون، وهذه المماطلة ليست بريئة، استنادا لتجارب عشرات السنين مع قرارات هذه المحكمة. فهذا القانون يُعد جريمة حرب، وفي حال وصل إلى المحكمة الدولية، فإنها ستنقضه، لذا فإن المحكمة العليا الإسرائيلية، تبحث عن فرص في محاولة لكسب شرعية لقراراتها، التي ولا مرّة نقضت جوهر السياسة الإسرائيلية. وهذا القرار ظهر في أجواء الحديث عن فرض «السيادة» على المستوطنات، بمعنى أن هذه الأراضي المسلوبة، ستخضع لكتاب القوانين الإسرائيلي مباشرة، من بينها «قانون أملاك الغائبين»، وعندها سيكون «قانون التسوية» ممكن الاستغناء عنه.

فور صدور القرار، رحّب غانتس، بما وصفه «استقلالية القضاء»، وانتقد القانون إياه، ولكن لم يمر يومان، حتى انتشرت أنباء في وسائل الإعلام الإسرائيلية تقول إن وزير الدفاع بيني غانتس، ووزير العدل آفي نيسانكورن، والثاني أيضا من كتلة «أزرق أبيض»، طلبا من الطواقم المهنية في وزارتيهما، البحث عن مسارات أخرى لتثبيت لا أقل من ألف بيت استيطاني، من أصل ألفي بيت استيطاني، يعترف الاحتلال بأنها قائمة على أراض فلسطينية بملكية خاصة. ما يعني أن غانتس ينتقد قانونا قائما على السلب والنهب، ثم يذهب للبحث عن مسارات لتطبيق أهداف القانون الأساسية، ولكن بأنظمة وإجراءات أخرى.

لربما يعتقد غانتس أنه يسير بين النقاط، ولا ينتبه إلى أن المطر شديد فوق رأسه، فهو يريد الوصول إلى كرسي رئاسة الحكومة، ظنا منه أنه في تلك الساعة ستختلف وضعيته، وسيكون في موقع أقوى. وهذا وهمٌ، ووهمٌ كبير لا يمكن تصوّر أن من كان قائدا لأحد أقوى جيوش العالم، يغرق فيه، لأنه سيجد نفسه رئيس حكومة لا يقوى على أن يقر بنفسه خطا مختلفا لو أراد، إذ سيكون أقلية في الائتلاف الذي سيترأسه. كما أنه بموجب الاتفاق، فإنه في حال انتهت محكمة نتنياهو، قبل أن يُنهي ولايته الأولى في الحكومة، أو حتى بعد أن يتسلم رئاسة الحكومة غانتس، وكان الحكم ضد نتنياهو بمستوى يمنعه من الاستمرار في الحكومة، فإنه سيتم حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات برلمانية جديدة.

معركة متوقعة بين كتل ونواب اليمين عند طرح «قانون الضم»!

كتلتا اليمين الاستيطاني في المعارضة قد تخوضان مناورة لمقارعة حكومة نتنياهو *في حال اعتراض «أزرق أبيض» على مشروع القانون فإنه لا أغلبية مطلقة مضمونة لنتنياهو الذي قد يكتفي بأغلبية الموجودين في الهيئة العامة للكنيست ما يُضعف المكانة السياسية للقانون *أكثر من ٩٠ نائباً يؤيدون ضم المستوطنات من حيث المبدأ، فمن يؤيد ومن يعارض؟

يواجه بنيامين نتنياهو تحديات مختلفة، من حيث مستواها ومضمونها، في كل ما يتعلق بمخططه فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، منها على المستويين العالمي والإقليمي، وآخر على مستوى قادة كبار في الأجهزة العسكرية والأمنية، وأيضا في الأوساط السياسية التي تعترض على الضم، من منطلق أنه يضر باستمرار «إسرائيل كدولة يهودية». ولكن ثمة تحد آخر سيواجهه نتنياهو في الكنيست من كتل ونواب اليمين الاستيطاني، خاصة كتلتي المعارضة «يمينا»، بزعامة نفتالي بينيت، و«يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفيغدور ليبرمان. وحتى أن المنافسة ستكون داخل كتلة الليكود، ولكن هذه سيبت بها نتنياهو شخصيا.

بموجب البند ٢٩ في اتفاقية الائتلاف بين الليكود و«أزرق أبيض»، جاء ما يلي: «في حال أراد رئيس الحكومة عرض اقتراحه على الكنيست، فإنه يستطيع فعل هذا بواسطة عضو كنيست، وفقط أن يكون من كتلة الليكود، الذي سيلتزم لدى التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، بأن يكون نص القانون مطابقاً للاقتراح الذي عرضه رئيس الحكومة في الكابينيت والحكومة. وبعد إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، يتم نقل القانون، إلى مسار التشريع الأسرع، وبشكل لا يشوش ولا يعرقل المسار، من قبل رئيس لجنة الكنيست، للبحث في القانون في لجنة الخارجية والأمن».

والقصد من هذا البند، الذي صادق عليه فريق «أزرق أبيض»، أن نتنياهو يريد أن تكون إجراءات الضم من خلال مشروع يقدمه أحد أعضاء الكنيست من كتلة الليكود، يختاره نتنياهو عينيا، من باب تقسيم «غنائم» حُكمه، إن صح التعبير، بغية تعويض نائب يرغب به نتنياهو، لم يحظ بمنصب حكومي أو برلماني هام، أو أنه يريد أن يرفع من شأنه أكثر، رغم أنه في نهاية المطاف، فإن القرار سيكون بيد نتنياهو، ووفق ما يقرره هو.

ولكن في مراجعة أجريناها لكل مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، حتى يوم الاثنين ١٥ حزيران الجاري، وجدنا ١٢ مشروع قانون تقضي بفرض «السيادة»، إما على كل الضفة، أو على مناطق محددة، مع تركيز ١٠ منها على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت في الضفة المحتلة. وعدد من المبادرين من نواب كتلة الليكود وأبرزهم النائبان يوآف كيش وميكي زوهر، وعلى الأغلب سيختار نتنياهو أحدهما أو حتى كليهما. ولكن في المقابل، فإن مشاريع قوانين «الضم» جاءت أيضا من كتلتي «يمينا» بزعامة بينيت، التي كان من المفترض أن تكون جزءا من الحكومة، ولكنها لم تحصل على حقائب وزارية طالبت بها، وكتلة «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان، الذي اختار مقاعد المعارضة، وهو قرار أيضا لدى الليكود.

ولذا فإن المواجهة الأولى ستكون في المنافسة على من سيكون صاحب المبادرة الأول، ومتى سيبدأ تشريع القانون، وهناك قد تنشأ تعقيدات نعرضها من باب كيفية سير العمل البرلماني.

فعلى سبيل المثال، في حال قرر نتنياهو، وبسبب ظروف قاهرة، تأجيل عرض مشروع قانون الضم على الهيئة العامة للكنيست، فإن كتلتي المعارضة «يمينا» و«يسرائيل بيتينو» قد تبادران لعرض مشاريع قوانينهما في أول شهر تموز من باب المقارعة. وهنا سيكون نتنياهو أمام مأزق سياسي، وفي ذات الوقت برلماني. ففي حال قررت حكومته رفض مشاريع قوانين تقدمت بها كتلتا المعارضة، وتم عرض هذه القوانين على الهيئة العامة للكنيست، وتم رفضها في شهر تموز، لأنها لم تأت من كتلة الليكود، وممن اختاره نتنياهو، فإنه لن يكون بإمكان الهيئة العامة للكنيست البحث في مشاريع قوانين مطابقة، إلا بعد مرور ٦ أشهر على رفض الكنيست مشاريع قوانين المعارضة، إلا إذا قدمت الحكومة من جانبها مشروع قانون للضم.

وهناك قضية أخرى متعلقة بما سيجري في الكنيست من باب الافتراض، ففي حال أصر بنيامين نتنياهو على الشروع بإجراءات الضم في الكنيست، ولو من باب إقرار مشروع القانون بالقراءة التمهيدية فقط، وتأجيل المسار التشريعي لموعد آخر؛ وفي حال قررت كتلة «أزرق أبيض» معارضة مشروع القانون، ومعها نائبا حزب العمل، فإن الائتلاف الحاكم سيبقى مع ٥٦ نائبا، على افتراض أن نائبين آخرين منشقين عن تحالف «أزرق أبيض» السابق، يوعز هندل وتسفي هاوزر سيؤيدان القانون. في هذه الحالة، فإن مشروع القانون سيحتاج لدعم من المعارضة، ليصل إلى أغلبية، رغم أنه ليس قانون أساس، وليس بحاجة إلى أغلبية ٦١ نائبا، كأغلبية عددية، من أصل ١٢٠ نائبا، بل تكفي أغلبية النواب في المتواجدين وقت التصويت في الهيئة العامة للكنيست. ولكن عدم حصول مشروع قانون كهذا على أغلبية مطلقة من مجموع عدد أعضاء الكنيست الكلي، سيُضعف الموقف السياسي لنتنياهو حتى أمام العالم، رغم أن قانونا كهذا له أغلبية جارفة من حيث المبدأ، لا تقل عن ٩٠ نائبا، سنعددهم هنا لاحقا.

ونحن أمام عدة سيناريوهات، منها أن يجد مشروع القانون معارضة الأغلبية، من باب أن كتلة «يمينا» ستبرر موقفها المعارض، بأن مشروع القانون لا يتجاوب مع تطلعات عصابات المستوطنين، التي تطالب بضمان تواصل جغرافي بين جميع المستوطنات وحتى أصغر البؤر الاستيطانية، لأنه بحسب الخرائط المعدّة، فإن المخطط سيترك ١٦ مستوطنة وبؤرة استيطانية جيوبا تحيط بها بلدات فلسطينية. كذلك يطالب المستوطنون بأن يكون الضم منفصلا تماما عما تسمى «صفقة القرن»، التي تذكر مصطلح «دولة فلسطينية»، رغم أنها بحسب ما تذكره تلك الصفقة هي دولة مسخ، مجرد كانتونات بالكاد متصلة مع بعضها، ولا سيادة كاملة لهذه الدولة المحاصرة من الجهات الأربع، ومن الجو، وحتى أن ما في باطن الأرض ليس لها، مثل موارد المياه، ولا اتصال مباشر لها مع دول العالم، وغيرها من المواصفات. أما كتلة «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان، وعلى الرغم من مواقفها اليمينية الاستيطانية، ولها مشروع قانون بخصوص الضم، بات على جدول الأعمال، ففي حال رأت أنه ليست لحكومة نتنياهو أغلبية مطلقة، فإن ليبرمان لن يكون حبل الخلاص لنتنياهو، لأن الخصومة بينهما ليست سياسية بل باتت على المسار الشخصي.

وقد ذكر سابقا، أنه بعد انتخابات آذار الأخيرة، كشفت مصادر في محيط أفيغدور ليبرمان، أنه في السنة الأخيرة، وُجهت سبع شكاوى بالفساد ضد ليبرمان وأفراد في عائلته، وتبين له أن خمس شكاوى منها، وصلت أطرافها إلى محيط نتنياهو شخصيا.

ما يراد قوله، إنه في حال قررت كتلة «أزرق أبيض» الاعتراض على مشروع القانون، فإن إقراره بالقراءة التمهيدية على الأقل سيواجه تعقيدات برلمانية، ولكن في نهاية المطاف إذا قرر نتنياهو، فإن الضم سيجد أغلبية.

من يؤيد ومن يعارض الضم من حيث المبدأ

في ما يلي نستعرض مواقف كل الكتل البرلمانية، التي قسم منها تشرذم بعد انتخابات آذار، إزاء مسألة الضم، لنجد أن أكثر من ٩٠ نائبا في الكنيست، من أصل ١٢٠ نائبا، يؤيدون الضم. وسيكون عرض المواقف من أكبر الكتل حتى أصغرها.

**كتلة الليكود ولها ٣٦ نائبا، تؤيد فرض ما تسمى «السيادة» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة، منذ الآن، وقسم من نواب الكتلة يؤيدون فرض «السيادة» على جميع أنحاء الضفة المحتلة.

**كتلة «يوجد مستقبل وتلم»، ولها ١٦ نائبا، وهي في المعارضة، وكانت جزءا من التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، هذه الكتلة تؤيد بالمبدأ ضم الكتل الاستيطانية، وبضمنها غور الأردن، واستمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية. وهذا ما ورد في برنامج التحالف الذي أقر قبل انتخابات نيسان ٢٠١٩، ولكن ذلك البرنامج تحدث عن ضم في إطار اتفاق إقليمي شامل. إلا أن نواب حزب «تلم» الثلاثة، برئاسة موشيه يعلون، يؤيدون الضم الفوري، ولكن لن يفعلوا هذا دعما لحكومة نتنياهو، وقد نراهم يغادرون القاعة كي لا يعترضوا على الضم.

**القائمة المشتركة، التي تمثل الأحزاب الناشطة في مجتمع فلسطينيي الداخل، وقوى تقدمية يهودية، ولها ١٥ نائبا، وهي في المعارضة، وترفض كليا الاحتلال وبرنامجها يدعو لدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

**كتلة «أزرق أبيض»، برئاسة بيني غانتس، ولها ١٥ نائبا، وشريكة في الحكومة، تدعي أنها تؤيد الضم في إطار اتفاق إقليمي، ولكنها وقعت على اتفاقية ائتلاف يقر بمخطط الضم، ما يعني أنه ليس لديها معارضة مبدئية على ضم المستوطنات، بما فيها منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت.

**كتلة شاس للمتدينين المتزمتين الحريديم من اليهود الشرقيين، برئاسة آرييه درعي، ولها ٩ نواب، وهي في الائتلاف، تؤيد الضم، خاصة وأن ٤٠٪ من مستوطني الضفة عدا القدس هم من الحريديم.

**كتلة يهدوت هتوراة للمتدينين المتزمتين الحريديم من اليهود الغربيين الأشكناز، ولها ٧ نواب، وهي في الائتلاف، تؤيد الضم، وجمهور هذه الكتلة بالذات هو الأكبر من بين المستوطنين الحريديم في الضفة، بمعنى إذا قلنا إن كل الحريديم يشكلون ٤٠٪ من المستوطنين من دون القدس، فإن الحريديم الأشكناز يشكلون ٢٦٪ من إجمالي المستوطنين من دون القدس.

**كتلة «يسرائيل بيتينو» ولها ٧ نواب في المعارضة، وهي من اليمين الاستيطاني وتؤيد الضم، ولكن ليس واضحا كيف سيكون أداؤها أمام حكومة نتنياهو في هذا الملف.

**كتلة «يمينا»، ولها ٥ نواب في المعارضة، وتمثل التيار الديني الصهيوني، وتضم حزبين، تؤيد فرض «السيادة» على جميع أنحاء الضفة، وفي برنامج أحد الحزبين، «هئيحود هليئومي» (الاتحاد القومي)، يدعو إلى «إقناع» الفلسطينيين بالهجرة من وطنهم، من خلال تضييق الخناق.

**كتلة ميرتس، ولها ثلاثة نواب في المعارضة، تعارض الضم، وبرنامج الحزب السياسي يؤيد دولة في حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، ولكن مع تبادل أراض، لمنع اخلاء المستوطنات الكبيرة.

**كتلة حزب العمل برئاسة عمير بيرتس، ولها ٣ نواب، اثنان ضمن الائتلاف، ولكل منهما حقيبة وزارية، والنائبة الثالثة متمردة وترفض اعتبار نفسها جزءاً من الائتلاف. الحزب يؤيد ضم مستوطنات ضمن اتفاق شامل، وأداء الوزيرين سيكون بمثل ما تقرره كتلة «أزرق أبيض»، فيما ستعارض النائبة الثالثة الضم، في حال تم طرحه كمشروع قانون على الكنيست.

**كتلة «ديرخ إيرتس»، لها نائبان أحدهما وزير، وهي كتلة انشقت عن حزب تلم، الذي كان شريكا في تحالف «أزرق أبيض»، وهذان النائبان، هما من اليمين الاستيطاني المتطرف، ويؤيدان الضم كليا.

**كتلة «البيت اليهودي» (المفدال سابقا)، تؤيد الضم، وتضم النائب رافي بيرتس، الذي بات وزيرا لشؤون القدس في حكومة نتنياهو، وقد انشق عن تحالف «يمينا» لغرض البقاء في الحكومة.

**كتلة «غيشر» وتضم النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي انشقت عن تحالفها مع حزبي العمل وميرتس بعد ٧٢ ساعة من انتخابات آذار الماضي ٢٠٢٠، وتؤيد الضم.

[ب. ج]

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

قلق متعاظم من وتيرة التضخم السلبية

يتعاظم القلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية من وتيرة التضخم الســلبية في الأشهر الخمسة الأولى من هــذا العام، ولكن ليس فيها فقط، بل هذه الوتيرة تميّز الأشــهر الـ ١٢ الأخيرة، التي تراجع فيها التضخم بنسبة ١ر٦٪، وهي وتيرة لا يذكرها الاقتصاد الإسرائيلي.

فقد فاجأ التضخم في شهر أيار الأوساط الاقتصادية، بعد أن تراجع بنســبة ٠ر٣٪، بحســب مــا أعلنه مكتب الإحصاء المركزي في الأســبوع الماضــي، وهذا التراجع الثاني على التوالي وبذات النســبة، بمعنى أنه في شهر نيسان تراجع التضخم أيضا بنسبة ٠ر٣٪، بعد أن كان قد ارتفع في شهر آذار، أيضا بصورة مفاجئة بنسبة ٠ر٤٪.

وقد تراجع التضخم في الأشهر الخمسة الأولى بنسبة ٠ر٧٪، وهــذه نســبة قريبة من توقعات بنك إســرائيل المركــزي للعــام كلــه، ولكن كمــا يبدو فــإن التضخم ســيتراجع بنســب أكثر، لأنــه بموجب وتيــرة التضخم في العقديــن الأخيرين، فإن الارتفاع يكون أساســا في النصف الأول مــن كل عام، بينما النصف الثاني يلجم أو يتراجع فيه التضخم.

ما يقلق الأوســاط الاقتصادية هو أنه إذا كان التراجع القائــم مرتبط بالأزمــة الاقتصادية الناجمــة عن أزمة كورونا، فإن هذه الأزمة لم تكن إذ حســبنا الأشهر الـ ١٢ الأخيرة الماضية، إذ تراجع فيها التضخم بنســبة ١ر٦٪. وكان التضخم في العام الماضي قد سجل ارتفاعا طفيفا بنسبة ٠ر٦٪.

وحســب التحليلات، فإن تراجع التضخم يعكس حالة تباطؤ في الســوق، وقلق المواطنين من المســتقبل، ما يجعلهم يعيدون حســابات الصرف، رغم أنه منذ العام ٢٠١٤ ولاحقا فــإن وتيرة التضخم تقل عــن الحد الأدنى الذي حدده بنك إسرائيل ١٪ سنويا والأعلى ٣٪.

المشــكلة تتفاقــم، حينما نــرى أنه لم تعــد أدوات بين المؤسســات المالية الرســمية للتدخل في وتيرة التضخم، وأساســا الفائــدة البنكية، التــي أقدم بنك إســرائيل المركزي يوم ٦ نيسان الماضي على خفضها مــن ٢٥ر٠٪ إلى ٠ر١٪، وهي النســبة التي كانت قائمة حتــى نهاية تشــرين الأول مــن العــام ٢٠١٨، بعد أن اســتمرت ٤٥ شــهرا. وتعد الفائــدة الجديدة صفرية، إلا أن المواطنين لن يشــعروا كثيرا بهــذا التخفيض، لأن البنوك التجارية رفعــت الفوائد على القروض على المواطنين بنسب هائلة، بذريعة الأوضاع الاقتصادية. وجاء قرار بنك إســرائيل، في محاولة لتحرير الاقتصاد مــن أعباء الفوائــد، إلا أن هــذه الفائدة تبقــى فائدة أساسية يتعامل بها بنك إسرائيل مع البنوك التجارية، وسيشعر من لديهم قروض ســابقة بانخفاض طفيف في الأقساط الشهرية.

انكماش الاقتصاد في الربع الأول بنسبة ٨ر٦٪

قال مكتب الإحصاء المركــزي، في تقرير معدّل جديد له صدر في الأيام الأخيرة، إن الاقتصاد الإسرائيلي سجل في الربع الأول من العام الجاري انكماشــا بنسبة ٨ر٦٪، وليس بنســبة ١ر٧٪ بموجب التقرير الصادر عن المكتب في شهر أيار الماضي. وقال التقرير إن الربع الأول شهد حالــة تراجع حادة في الاســتهلاك الفردي، في مختلف المجالات على خلفيــة أزمة كورونا، وبرز في هذا التراجع تراجع بيع الســيارات بنســبة ٤٩٪ في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام.

وقــال تقرير مكتــب الإحصــاء إن تعديــل انكماش الاقتصاد للأفضل، جــاء بعد وصول تقارير أكثر دقة من التقارير التي قادت الى البيان الأول الصادر في الشــهر الماضي، وهذه ظاهــرة مألوفة في البيانات الاقتصادية الرســمية. إلا أن المكتب قال إنــه يتوقع أن يكون هناك تعديل أكثر جديا في تقريره الذي سيصدر في منتصف شــهر تموز المقبل، حينها تكون التقارير الاقتصادية عن الربع الأول من هذا العام أكثر وضوحا.

ويشار إلى أن بنك إســرائيل المركزي يتوقع انكماش الاقتصاد بنســبة ٥ر٤٪، وهذه نســبة تقل عن تقديرات وزارة المالية التــي تحدثت عن انكمــاش أعلى، ولربما يصل الى ٨٪.

وجاء في التقرير أن الاستهلاك الفردي في الربع الأول من العام الجاري تراجع بنسبة زادت بقليل عن ٢٠٪. كما أن اســتيراد البضائــع الاســتهلاكية الحياتية اليومية شهد تراجعا في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٤ر٢٣٪، بعد أن كان هذا الاســتيراد قد ســجل فــي الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٩ ارتفاعا بنســبة ٤ر١١٪. وحســب التقرير، فإن الانخفاض الأكبر كان في استيراد الخدمات، بنســبة ٥٢٪، مقارنــة مع الربع الأول مــن العام الماضي ٢٠١٥.

في المقابل، فإن الصادرات ســجلت في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا يلامس ٣٪، ولكن صادرات البضائع وحدهــا ارتفعت بنســبة أكثــر بقليل مــن ٢٤٪، بينما صادرات الخدمات انخفضت بنســبة حادة، لامست ٦٥٪، على ضوء تراجع السياحة وحتى توقفها.

وكان تقرير لشــركات وكلاء بيع السيارات الجديدة قد قال إن الأشــهر الخمسة الأولى من العام الجاري شهدت انهيارا بنســبة ٤٩٪ في بيع الســيارات، مقارنة مع ذات الفترة من العــام الماضي ٢٠١٩. فمنذ نهاية آذار وحتى منتصف أيار الماضي، كان التراجع بنســب أكبر في ظل حالة الإغلاق التي شهدتها السوق.

وجاء في التقرير أن التراجع في بيع السيارات الخاصة بلغ ٤٩٪، بينما كان التراجع في بيع الســيارات التجارية ٣٥٪. وبحسب التقديرات، فإن التراجع في العام الجاري كله قد يصل الى ٤١٪ في بيع الســيارات الخاصة، و٣٨٪ في بيع السيارات التجارية.

وكان العام الماضي ٢٠١٩ قد شهد تراجعا بنسبة ١ر٥٪ في بيع الســيارات، مقارنة مع مبيعات العام ٢٠١٨، وهو تراجع للســنة الثالثة على التوالي، بعــد مبيعات العام ٢٠١٦، التي ســجلت ذروة غير مسبوقة وتجاوز فيها عدد السيارات الجديدة ٣٠٠ ألف سيارة.

ميزانية الجيش هي موضع جدل واسع ومتكرر في إسرائيل.

التقليصات في الميزانية الإسرائيلية العامة ستحيد عن ميزانية الجيش وقد تحظى حتى بزيادة!

الميزانية العامة ستشهد تقليصاً عاماً على ضوء الأزمة الاقتصادية والعجز في الموازنة العامة *وزارة المالية تطلب تقليصاً في الجهاز الإداري للجيش ووزارة الدفاع، وليس في الصرف على الجاهزية العسكرية *الجيش يطالب بزيادة ميزانيته، كي يحافظ على الميزانية القائمة، بحسب التقديرات

بدأت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في صياغة ميزانية العام الجاري وقد تقرر أن ترفق بها ميزانية العام المقبل ٢٠٢١، وســط تأكيدات على أنها ستشــهد تقليصات في كل نواحي الصرف، على ضوء العجــز المتفاقم في الموازنة العامة، وهو عجز تفاقم في العام الماضي ٢٠١٩، الذي شــهد جولتــي انتخابات، فجاءت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تفشــي فيــروس كورونا لتعمق العجز أكثر. إلا أن التقارير تتحــدث عن تحييد ميزانية الجيش من هــذه التقليصــات، والتقديرات تتحدث عن أنه في «أســوأ أحوالها» ســتتجمد، هذا إذا لم تحظ بزيــادة ما، مقابل تقليص الميزانيات الاجتماعية الأخرى.

وعلى مر السنين، فإن ميزانية الجيش هي موضع جدل واسع في كل واحدة من الحكومات السابقة، إذ يبدأ الحديث دائما عن ضرورة خفض ميزانية الجيش، في جانب القوى العاملة، مثل الامتيازات الكبيرة للضباط التي تزداد كلما ارتفعت درجتهم، وشروط العمل والتقاعد، والأخيرة شــروط تقاعد مفرطة للغاية، ولكن لا يوجد أي نقاش حول الصرف على التسلح والجاهزية العسكرية.

وقبل عامين، أي في صيــف العام ٢٠١٨، وضع رئيس الحكومة مخططــا يقضــي برفــع موازنة الجيــش، بما بيــن ٣٪ إلى ٤٪، علاوة على الزيادة الأساســية في الموازنة السنوية، التي تأخذ بالحســبان نســبة التكاثر الســكاني، عادة، بمعنى أن الزيادة الصافية للجيش قد تتراوح ما بين ٥٪ إلى ٧٪. ومع هذه الزيادة، تصبــح ميزانيــة الجيش تعادل نســبة ٦٪ مــن إجمالي الناتج القومي، بدلا من ٧ر٥٪ كما هو قائم حاليا.

وحينما نتحدث عن ميزانيــة الجيش، فهي تلك التي تصرف على الجيش مباشــرة، ومعه جهاز وزارة الدفاع، وهذا لا يشــمل الصرف على قــوات الحرس الحدود، المحســوبة علــى ميزانية وزارة الأمن الداخلي، وهي الناشــطة الميدانية الأكبر في الضفة المحتلــة، إلى جانب مهمات حدودية، وأحيانا مهمات شــرطية داخلية.

والســؤال الذي بدأت تتداوله الصحافة الاقتصادية هو كيف ســتكون حال ميزانية الجيــش في ميزانيتــي العامين الجاري والمقبــل، على ضــوء تقديرات بنك إســرائيل، بــأن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد هذا العام انكماشا بنحو ٥ر٤٪، في حين أن العجز قد يتفاقم إلى أكثر من ٦٪، القائمة حاليا.

وتقول صحيفــة «ذي ماكــر» الاقتصادية التابعــة لصحيفة «هآرتــس» في تقرير مطول لها، عــن ميزانية الجيش والمتوقع لها، إن قيادة الجيــش واعية للأزمة الاقتصادية الحالية، وأيضا الأزمة الاقتصادية العالمية، وأنهم في هذه القيادة يستوعبون أنــه لن تكون زيــادة في ميزانيــة الجيش، ورغــم ذلك فإنهم فــي مفاوضاتهم مــع وزارة المالية، يتحدثون فقــط عن زيادة الميزانية.

ونقلت الصحيفة عن رئيس هيئة أركان الجيش أفيف كوخافي قوله، في أحد الاجتماعات الأخيرة لقيادة الجيش، إنه «من ناحية الوضع العام والاقتصادي لإســرائيل، سوف نســاهم بنصيبنا، ماديا وشخصيا، دون المســاس بالأمن القومي»، ولكن من ناحية أخرى أوضــح أن تحقيق تطلعات الجيش الأمنية المســتقبلية، تتطلب ميزانيات كثيرة، لمواجهات «التحديات المستقبلية».

وكمــا ذكر، فإن كل تقليص في ميزانية الجيش يتحدث دائما عن القوى العاملة، وكلفة تشــغيلها وتقاعدها، بالنسبة للجيش النظامي. ففي العام ٢٠٠٥، حسب الصحيفة، كان هناك ٣٨ ألف عنصر في الجيــش النظامي الدائم، وارتفع العدد في عام ٢٠١٢، إلــى ٤٥ ألف عنصر في الجيش، وكل هذا لا يشــمل عدد عناصر الجيــش في الخدمــة الالزامية. وفي العام ٢٠١٣، تقرر تســريح حوالي ٥ آلاف عســكري وعامل في الجيش. وفي الســنوات التي ارتفــع فيها عدد عناصر الجيــش النظامي، وانخفض أيضا، كان رئيســا الأركان هما اللــذان يتوليــان الآن وزارة الخارجية، غابي أشــكنازي، من ٢٠٠٧ إلــى ٢٠١١، ثم وزير الدفــاع بيني غانتس، مــن ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وحينما غادر الجنــرال غانتس منصبه، كان في الجيش النظامــي الدائم ٣٩ ألف عنصر. إلا أن قيادة الجيش تحذر حاليا من أن مطالبتها مجددا، بتقليص عدد أعضاء الجيش النظامــي الدائم، سيســاهم في رفع نســبة البطالــة، التي من المتوقع لها أن تتضاعف حتى نهاية العام الجاري، وترتفع إلى حتى ٨٪، مقارنة مع نسبة ٨ر٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩. في حين أن أوســاطا في وزارة المالية تطالب بتقليص عدد العاملين في الجهــاز الإداري، إن كان في الجيش مباشــرة، أو في وزارة الدفاع ذاتها.

كمــا تعترض قيــادة الجيش على تقليص آخــر لمدة الخدمة الإلزامية، التي هبطت للشبان في السنوات الأخيرة من ٣٦ شهرا إلى ٣٢ شــهرا حاليا، وهناك مطالبات بتخفيضها إلى ٣٠ شهرا. وللشــابات هبطت فترة الخدمة الإلزامية في الســنوات الأخيرة من ٢٤ شــهرا إلى ٢٠ شــهرا. ويرى الجيش أن هــذا التقليص، نظرا لعدد الخادمين في الخدمة الإلزامية، ســيزيد الضغط على الجيش النظامي الدائــم، في حين أن الحكومة ترى في تقليص فترة الخدمة الإلزامية، تقليصا آخر في ميزانية الجيش.

يشــار في إطار خفض النفقات إلى أن تقارير ســابقة للجيش كانت بينت أنه استغنى في السنوات الأخيرة عن القسم الأعظم من جيش الاحتياط. وتفيد المعطيات أنه منذ العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٧، انخفضت أيام الاحتياط بنســبة ٨٣٪. كما تشــير التقاريــر إلى أن التغيرات ليســت فقط فــي الجانب الكمي، بل أيضا في الجانب الديمغرافي الجيش.

وحســب التقرير، فإنه منذ العام ٢٠٠٤ وحتــى العام الماضي ٢٠١٧، تغيــر وجه الجيش من ناحية القوى البشــرية. فقد هبط عــدد أيام الاحتياط فــي الجيش ككل بنســبة ٨٣٪. وفي فترة رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت، أي منذ العام ٢٠١٥ ولاحقا، فــإن عدد المواطنين العاملين (المدنيين) العاملين في الجيش، بمعنى الاحتياط، تقلص بنحو ١٠٠ ألف شخص.

وتعكس هــذه المعطيات ذروة توجه فــي الجيش لتخفيض كلفة تشغيل الاحتياط، وأنه بحاجة إلى أيام احتياط أقل بكثير مما كان فــي الماضي، خاصة فــي ظل تطور التقنيــة العالية، التي تتغلغل في نشــاط الجيش في جميع المجالات. كذلك فإن تعديــل قانون الاحتياط الذي دخل إلــى حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٨، كان يهدف إلى تمدن حياة المواطنين، وأن تكون الخدمة في الجيش بالحد الأدنى المطلوب.

ويتبين من المعطيات، أنه في حين كان عدد أيام الاحتياط في العام ٢٠٠٤، حوالي ١٠ ملايين يوم، فإنه في العام ٢٠١٧، انخفض العدد إلى ١ر٩ مليون يوم فقط. ورغم ذلك يبقى العدد الإجمالي لأيام الاحتياط في الجيش عادة سريا، ضمن الأسرار العسكرية، ويتــم تحديد أيام الاحتياط لكل عــام، أو لكل فترة معينة، بناء على تقديرات قيادة الأركان، وبقرار صادر عن رئيس الأركان.

ولكن ما هو معروف، حســب تقارير تظهر تباعا، فإن من يخدم في الاحتياط، هم نسبة هامشية ممن ينهون الخدمة العسكرية الإلزاميــة. ويتبين أنه فقط ٥٪ ممن ينهــون الخدمة الإلزامية، يــؤدون خدمــة احتياط، ٢٠ يوما ســنويا، في الســنوات الثلاث الأولى، بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية. في حين أن نســبة أعلى مــن الجنود المســرحين، يؤدون خدمة احتيــاط، لأيام معدودة سنويا.

ويقول المحلــل الاقتصادي حجــاي عميت، في مقــال له في صحيفــة «ذي ماركر»، إن الارتفاع في عــدد الموظفين الدائمين أمــر ينذر بالخطر بســبب عــدم معالجة المعاشــات التقاعدية التــي يتلقونها. وقد تكون المفاوضات الحالية بين وزارة الدفاع ووزارة المالية هي الفرصة الأخيرة للتعامل مع ميزانية التقاعد للعســكريين، وهي خارجة عن الســيطرة، وإذا لم يتم ذلك في ظل أزمة الكورونا، فمن المشكوك فيه أن يتحقق هذا مستقبلا.

ويبلغ إجمالــي ميزانية التقاعد لعناصــر الجيش، أكثر من ٨ مليارات شيكل سنويا (قرابة ٢ر٣ مليار دولار)، وهذا أكثر من ١١٪ من ميزانية الجيش، التي وصلت هذا العام إلى ٧٤ مليار شيكل، منهــا قرابة ٥ر١٣ مليار شــيكل، هي ميزانية الدعم العســكري الأميركــي (٣ر٨ مليار دولار). وميزانية التقاعد هذه، لا تشــمل مكافآت لمرة واحدة يحصل عليها العســكريون والموظفون في الجيش، عند خروجهم للتقاعد.

١١٪ فقط من المصالح الاقتصادية طلبت قروضا بضمان الدولة وهذا مؤشر سيئ!

تسمح الحكومة الإسرائيلية للمصالح الاقتصادية المتضررة من أزمة كورونا بالحصول على المساعدة من خلال قروض بشروط مسهلة تبدو وكأنها من الأحلام، لكن نسبة المصالح الاقتصادية التي تطلب القروض منخفضة، والتفسير المحتمل هو أنه سيتم إغلاق العديد من المصالح دون حتى محاولة الحصول على قرض!

بقلم: سامي بيرتس

في أحد الشوارع الرئيسة في تل أبيب، مصلحة اقتصادية مزدهرة تعمــل في مجال المطاعم منــذ ١٥ عاما، وتــم تعطيلها خلال فترة كورونا. انتظر صاحبها لأســابيع لإزالة القيود لاستئناف عمله، وفي الآونة الأخيرة، اســتغرق الأمر بضعة أيام لإدراك أن الأمور لن تعود إلى طبيعتها.

٣٠٪ من عائدات العمل لديه تأتي من الســياح. وهم لن يحضروا هــذا العــام. كان صاحب العمــل يختمر في المنزل خلال الأشــهر القليلة الماضية، ورأى أصحاب المصالح المســتقلة، وهم يصرخون ولا يرون أحدا إلى جانبهم، ويتلقون الضربات من كل الاتجاهات. كل يوم شــهد مظاهرات دفعه أكثر نحو قرار إغــلاق المصلحة، وإعادة المبنــى إلى مالكه، في نهاية فترة الإيجار في أيلول. ليســت لديه مصلحــة وقوة للكفاح من أجل بقاء المصلحة، في الوقت الذي تتآكل فيه بعشرات النسب المئوية.

ليس لديه فكرة عما ســيفعله لاحقا، لكنه يعرف ما لا يريد القيام بــه. لن ينهي هذه الأزمة بديون كبيرة، أو معاناة شــديدة بشــكل خاص. حالته هشة. وهو ليس مســتعدا للسماع عن قروض بضمان الدولة، على الرغم من الشروط الممتازة التي يقدمها لضحايا كورونا اقتصاديا. فقد الحماسة والرغبة لإدارة مصلحة اقتصادية.

إنــه ليس وحده. مثله هنــاك الآلاف من أصحــاب المصالح، التي لم تفتــح بعد أو أنه ســيتم فتحها من جديد قريبــا. بعضهم في حالــة خطرة مع التزامــات مالية ثقيلة. وتشــير التقديرات إلى أن عشــرات الآلاف من الشركات ستغلق هذا العام نتيجة لأزمة كورونا.

وبتقديرات شركة BDI أنه إذا تم إغلاق ٢ر٤٣ ألف مصلحة في العام ٢٠١٩، فسيصل العدد هذا العام إلى ٦٥ ألف مصلحة.

تسمح إســرائيل للمصالح المتضررة من أزمة كورونا بالحصول على قروض بتسهيلات ولا في الأحلام، والتي لم تكن لتمنح في ظل ظروف أخرى. ومع ذلك، فإن عدد الطلبات التي تم تلقيها حتى الآن للحصول علــى قروض من صنــدوق ضمان الدولة هو ٣ر٦٦ ألــف من أصل ٦٠٠ ألف مصلحة تعمل في إســرائيل. هذه تشــكل ١١٪ من المصالح في إســرائيل التي تريد الاستفادة من شروط ائتمانية جيدة، وهذا يثير الشكوك حول المصالح الأخرى. هل تأثرت ١١٪ فقط من المصالح بأزمة كورونا؟ بعد كل شــيء، فنسبة المصالح التي أغلقت أبوابها في فترة الإغلاق الاقتصادي أعلى بكثير، وهذا عدا صرخة الآلاف الذين يعملون في قطاع الترفيه، من فنانين وعاملين في مجال الفن والثقافة الذين توقفت أعمالهم كليا. إضافة إلى أصحاب الفنادق والقطاعات الأخرى التي تمثل مئات الآلاف من العاملين لحسابهم الخاص.

هناك العديد من التفســيرات لهذه النسبة المنخفضة لمقدمي الطلبات، للحصول على القروض المســهلة. أولا، لم تتأثر العديد من المصالح بالأزمة واســتمرت في العمل بشــكل صحيح. ثانيا، هناك شركات متضررة، ولكن ليس بشكل كبير، وعلى أي حال لا تحتاج إلى الحصول على قروض بضمان الدولة لتمرير هذه الفترة.

الحالات التالية هي أكثر إشــكالية. إذ تخشــى بعــض المصالح الحصول على قرض لأن القرض يجب أن يسدد على الرغم من شروطه الجيدة، وهذا سيكون عبئا على المصلحة. إلى جانبهم أولئك الذين لا يؤمنون بقدرة المصلحة على التعافي ويغلقون أبوابها ببســاطة، في حال لم تنتعش.

فــي الوقت الحالي، لا تتلقى أي هيئة رســمية معلومات منتظمة حــول المصالح التي يتم إغلاقها. يمكنك رؤية لافتات على المحلات التجارية في شــوارع المدينــة مكتوب عليها «للإيجــار» أو «للبيع»، وســيتضح حجم الظاهرة والأضرار في الأشــهر المقبلة. إذ ستصل البيانات تدريجيا إلى الســلطات المحلية (نتيجة لوقف دفع ضريبة المســقفات/ الأرنونــا) ولســلطة الضرائب عندما يســعى أصحاب الأعمال إلى إغلاق قضايا ضريبة الدخل الخاصة بهم.

في هذه المرحلة، تعمل الدولة على إعادة تأهيل المصالح والسماح لها بالعودة إلى نشــاطها الطبيعي، من خــلال قروض بضمان الدولة. تعتبر الشروط المقدمة للمصالح الصغيرة والمتوسطة ممتازة: قروض بفائدة رئيسية لمدة خمس سنوات بنسبة ١ر٣٪ سنويا، والتنازل عن مدفوعات الفائدة في السنة الأولى (ستدفعها الدولة) وسداد المبلغ الأصلي للقــرض ابتداء من الســنة الثانية. هــذا متنفس مهم جدا للمصالح، وتمت الموافقة حتــى الآن على ٣٦ ألف طلب للحصول على هذه القروض بإجمالي ٥ر١٣ مليار شيكل (٨٥ر٣ مليار دولار). خصصت الدولة ١٨ مليار شــيكل لهــذه القروض، وهي فــي مراحل الموافقة النهائية لصندوق قروض آخر بقيمة ٤ مليار شيكل مخصص للمصالح التي تضررت بشــكل خاص من قبل كورونا، مع ضمان الدولة بنســبة ٦٠٪ (مقارنة بـ ١٥٪ في صندوق القروض العادي).

وزارة المالية مســرورة للغاية من وتيرة الإقراض خلال الأســابيع القليلة الماضية، بعد فترة انهارت فيها صناديق القروض، والبنوك ماطلت في تقديم القروض، لأن البنوك أملت بأن تقدم وزارة المالية ضمانات أعلى مــن الدولة لتوفير القروض. ويُعتقــد أن الضمانات هــي حل اقتصادي أكثر فعالية من أي أداة أخرى، لأنها تعتمد على الجدوى الاقتصاديــة وتحليل أوضاع المصالح الاقتصادية وقدرتها علــى التعامل مع الأزمة. على عكس أدوات المســاعدة الأخرى، مثل منحة عيد الفصح التي منحت بشــكل عشوائي. فهناك يتم تحديد وضعية المصالح الاقتصادية، وحجم المخاطر فيها، بحيث لا يحصل أولئك الذيــن ليس لديهم فرصة للنجاة مــن الأزمة، على القروض. وقد بلغت نســبة الطلبات المصادق عليها ٥٤٪ من إجمالي الطلبات. بينما بلغت نســبة الطلبات المرفوضة ٢١٪. والطلبات المتبقية قيد المراجعة.

لا تعكس نســبة الطلبات المرفوضة، الحالــة الحقيقية للمصالح الاقتصادية. بينما الكثير من المصالح التي لم تقدم طلبات للحصول على قروض، حالتها كانت شــديدة ويائسة بطريقة جعلتها تتخلى عن محاولة إنقاذ نفسها.

فرضيــة وزارة المالية هي أن معظم الأشــخاص الذين يحتاجون إلى القروض قد تقدمــوا بالفعل إلى الصناديق، ومع إطلاق صندوق القروض الجديد للأعمال المتعثرة بشــدة، سوف يتم الاتصال بهم مــن قبل الوكلاء، الذين تــم رفض طلبهم حتى الآن بســبب ارتفاع مســتوى المخاطر لديهم. وهــذه هي المصالــح الاقتصادية التي تضــررت إيراداتها بنســبة ٥٠٪ وأكثر في شــهري نيســان وأيار، وبضمنها العديد من المطاعم والمقاهي والفنادق وخدمات الأعمال والخدمــات الســياحية. في هذه المرحلة، تــم تخصيص ٤ مليارات شــيكل لهذا الصندوق، وفي حال تطلب الأمــر مبلغا أكبر فإن وزارة المالية ستزيد قيمة الصندوق.

(عن «ذي ماركر»)

محور خاص- الماضي الأسود لمنظمة الهاغناه

اغتيالات، اعتداءات إرهابية وحتى إخصاء.. جرائم فضلت منظمة الهاغناه نسيانها!

***في الذكرى المئوية لتأسيس هذا التنظيم المرتبط بـ«السور والبرج» وتراث التسلل عبر البحر للبلاد**
هناك من يدعون إلى مناقشة فصول أخرى أكثر قتامة في تاريخ أولئك الذين تفاخروا بـ «طهارة السلاح»*

بقلم: عوفر أديرت

تعريف:
يأتي المقال التالي لمحرر الشؤون التاريخية في صحيفة وموقع «هآرتس»، عوفر أديرت، متزامنا مع حلول ذكرى ١٠٠ عام على تأسيس منظمة الهاغناه، أكبر ميليشيا مسلحة صهيونية قبل نكبة عام ١٩٤٨. وتعود بداياتها الى منتصف حزيران ١٩٢٠، وكانت بمثابة الذراع العسكرية لما يُعرف بـ»حركة العمل» الصهيونية، التي تعتبر «يسار» الصهيونية. خلاصة حجج الكاتب أن هناك كتابة انتقائية لتاريخ هذه المنظمة، نظراً لهيمنة «حركة العمل» في بدايات الدولة، حيث جرى شطب الملفات القاتمة والإبقاء على واجهة مؤلفة من بطولات ومآثر ومزاعم «طهارة السلاح».

[المحرّر]

التسلل عبر البحر للبلاد، السور والبرج [أسلوب استيطاني استخدمه الصهاينة في فلسطين الانتدابية خلال الثورة الفلسطينية ١٩٣٦- ١٩٣٩ وأنشئت من خلاله نحو ٥٧ مستوطنة يهودية من بينها كيبوتسات وموشافات. كان التبرير القانوني هو قانون عثماني نصّ على أنه لا ينبغي هدم أي بناء غير قانوني إذا كان السقف قد اكتمل - المترجم]، وكذلك المظليون والمقاتلون النخبويون- هذا هو تاريخ الهاغناه، جيش الدولة لاحقاً الذي أسسته حركة العمل، والمليء بالأفعال البطولية التي تم تعليمها لأجيال من الإسرائيليين. أما الاغتيالات والاعتداءات الإرهابية فعادة ما تُنسب إلى منظمتي «ليحي» و«إيتسل» السريّتين في الجانب الأيمن من الخريطة السياسية [الصهيونية]. فمن هو الذي لم يسمع عن مجزرة دير ياسين أو تفجير فندق الملك داود؟ بالمقابل، من الذي سمع عن مجزرة عناصر الهاغناه في قرية لوبية وقرية عين الزيتون وعن تفجير فندق سميراميس؟

اليوم، في الذكرى المئوية لتأسيس منظمة الهاغناه، الذي يعود الى منتصف حزيران ١٩٢٠، يدعو بيلغ ليفي، عضو المشروع الوثائقي «تاريخ إسرائيل»، لتحديث كتب التاريخ والتحدّث أيضاً، دون تردد، عن الفصول الأقل لطافة في تاريخ المنظمة. ليفي، الذي أجرى مقابلات مع مئات من أبناء جيل ١٩٤٨، من اليمين واليسار على حد السواء، سمع منهم عن الاغتيالات والانتقامات والهجمات الإرهابية – وقد نُسبت جميعها إلى أعضاء الهاغناه، ولكنها أحداث ومعطيات تم اقصاؤها واستبعادها من كتب التاريخ الرئيسية وعن متاحف الدولة والمناسبات الرسمية وامتحانات انهاء الدراسة الثانوية.

يقول ليفي: «إذا عُقدت ندوة دراسية حول منظمة ليحي ولم يكن فيها حديث عن اغتيال برنادوت (فولكا برنادوت، وهو دبلوماسي سويدي قتله أعضاء في المنظمة)، فسيتعرض المنظّمون والمتحدثون في الندوة للحجّ المعارضة. وإذا عقد الإيتسل ندوة مشابهة دون الحديث فيها عن تفجير فندق الملك داود (الذي قتل الإيتسل فيه ٩١ مدنياً، بمن فيهم يهود وبريطانيون وعرب وغيرهم) فسوف يسارع المنتقدون للوقوف لهم بالمرصاد. فلماذا إذاً تسمح الهاغناه بكتابة التاريخ دون الحديث عن ممارسات مماثلة قام بها عناصرهم؟».

في وقت لاحق من المحادثة، يذكر أن حركة العمل وصفت أعضاء المنظمات اليمينية السرية بـ «الإرهابيين»، في حين أنهم، من جانبهم، تبجحوا بطهارة سلاح الهاغناه، مشددين على أن هذا ليس طريقهم.

تستُّر على اللطخات في ماضي الهاغناه

يكشف فحص وقراءة مواد من أرشيف جريدة «هآرتس» ومجموعة مختارة من كتب التاريخ والمذكرات أن معظم اللطخات في ماضي الهاغناه لم يتحمل عناصرها وأنصارها المسؤولية عنها حتى اليوم. في حالات أخرى، اكتفوا بإدانة عامة ورفضوها مكتفين بالقول إنها من صنع «الأعشاب الضارة» [في إشارة الى أنها هامشية استثنائية لا تعبّر عن المنظمة - المترجم].

ومن الأمثلة البارزة على ذلك المجزرة التي اقتُرفت في إحدى ليالي صيف عام ١٩٣٩ في قرية لوبية العربية. جاء رجال الهاغناه إلى هذه القرية الواقعة في الجليل السفلي، ودخلوا منزلاً قاموا باختياره عشوائياً وأطلقوا النار فيه على رجلين وامرأة فقتلوهم. وأصيبت طفلة ورضيع صغير. كان جميع الضحايا مدنيين أبرياء.

الهجوم الإرهابي، الذي عُرض على أنه «فعل انتقامي» على قتل يهودي نُسب الى أشخاص من القرية، نفذه «أفضل أبناؤنا» من عناصر «العمليات الخاصة» في الهاغناه. ويحظى كل منهم بمكانة مرموقة محترمة في كتب التاريخ المحلية. أبرزهم كان يغئال ألون، الذي صار لاحقاً قائد البلماح [«كتائب السحق» القوة الهجومية الراجلة الخاصة التابعة للهاغناه] جنرالا في الجيش الإسرائيلي، وزيرا للخارجية، ووزيرا للتربية والتعليم. في ذلك الوقت، وُصفت جريمة القتل في لوبية بكلمات قاسية على صفحات صحيفة «دفار»، صحيفة حركة العمل الصهيونية. فكتبت: «إن ذكرى الفعلة في لوبية، مثلها مثل ذكرى الفعلات البشعة التي سبقتها، سوف تُدين للأبد الفاعلين المخرّبين». ولكن هوية الجناة بقيت غير واضحة في التقرير الصحافي. وتابعت الصحيفة: «كان المسؤولون من كانوا، فإنهم اقترفوا عملا مرعبا يدل على أن أصحابه فقدوا ما تبقى من قدرة التمييز بين أفعالهم وفقدوا آخر ومضة من الحس الإنساني». إن هذه الطلقات، كتبت الصحيفة «تدلّ على أننا قُذِفنا في منحدر مظلم، متدهور نحو الهاوية».

بعد ذلك بتسع سنوات، في كانون الثاني ١٩٤٨، تورط عناصر الهاغناه مرة أخرى في عمل إرهابي، ومن الصعب القول اليوم بعد مرور نحو ٧٠ عاما عليه إنه تم التحقيق فيه بشكل معمق. ومن المشكوك فيه أن أحدا من قرّاء هذه السطور قد سمعوا عن تفجير فندق سميراميس في القدس، من قبل عناصر كتيبة موريا في الهاغناه.

كان هدف التفجير الأصلي هو تدمير مقر القيادة لعبد القادر الحسيني قائد الميليشيات العربية. دخلت وحدة من كتيبة «حديرا» قبو الفندق ودفنت المتفجرات هناك. لم يكن الحسيني في المبنى. أما عدة عشرات من المواطنين فقد كانوا فعلا في الواقع هناك. حتى الآن لم يعرف بعد العدد الدقيق للقتلى والجرحى. وبحسب أحد التقارير، قُتل ٢٦ شخصاً وجُرح ٦٠ آخرون، معظمهم من أفراد عائلة أبو صوان المسيحية، بمن فيهم نساء وأطفال، هذا بالإضافة إلى نائب القنصل الإسباني في القدس، الذي كان يعيش في هذا الفندق. في اليوم التالي، أفادت صحيفة «دفار» أن «الهاغناه نسفت مقر العصابات في القدس»، لكنها لم تقدم لقرائها الصورة الكاملة.

عناصر الهاغناه كانوا قد فجروا مبنى آخر قبل ذلك بعامين، في شباط ١٩٤٦، في الليلة التي سمّيت «ليلة الشرطات»، وشرع فيها عناصر البلماح في ضرب مراكز الشرطة البريطانية في جميع أنحاء البلاد، وأصيبت في الهجمات ثلاث نساء بريطانيات وطفل. «طوال السنين اتهمنا قادة الهاغناه والاستيطان بانعدام المسؤولية وباعتداءات من هذا النوع، ولكن ها هم عناصر الهاغناه أول من اعتدى على نساء بريطانيات»، كتب نتان يلين مور، أحد قادة «ليحي»، الذي أصبح فيما بعد داعية سلام.

«كتائب السحق» قامت بإخصاء «بتوجه إنساني»

لقد شاعت في الفترة نفسها بين أعضاء البلماح أغنية عنوانها «خصيناك خصيناك يا محمد»، كانت كتبت عن عربي من بيسان اشتُبه به بأنه حاول اغتصاب عضوة كيبوتس. وبسبب ازدياد حوادث الاغتصاب التي تعرضت لها يهوديات من قبل عرب في تلك الفترة، قرر البلماح «السلوك وفقا للقاعدة التوراتية»، مثلما كتب في فترة لاحقة العنصر في جهاز المخابرات «الموساد» غملئيل كوهين في كتابه «المستعربون الأوائل».

وُصف هذا الفعل في موقع البلماح، بأنه أحد «الأعمال الأكثر مغالاة في وحشيتها» التي ارتكبها أعضاء المنظمة. بادر الى العملية يغئال ألون، وأوكل تنفيذها إلى يوحاي بن نون (قائد سلاح البحرية في الجيش الإسرائيلي لاحقاً)، عاموس حوريف (لاحقاً جنرال في الجيش الإسرائيلي ورئيس معهد التخنيون للعلوم والأبحاث التطبيقية)، ويعكوبا كوهين (الذي صار لاحقا من عناصر الشاباك، ثم الموساد وسلاح الاستخبارات العسكرية). وقال موقع البلماح على شبكة الإنترنت «كان المبدأ التوجيهي للفريق أنه بعد الإخصاء، سيظل المغتصب على قيد الحياة ويتجول مع عاهته حتى يراه الجميع ويخافوا ويرتدعوا». هذه الخلية تلقت إرشادا من أحد الأطباء حول كيفية إجراء «العملية».

في موقع البلماح يؤكدون أنه «من وجهة نظر متخذي القرار في عملية الإخصاء، فإن الاستعدادات لها عكست اتجاه تنفيذه مع الحفاظ على نهج إنساني». الثلاثة وصلوا الى المشتبه به في بيته وجرّوه الى منطقة مفتوحة وقاموا بإخصائه هناك. وجاء في كتاب كوهين الذي نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية أن أصداء هذه الفعلة وصلت إلى جميع مناطق سهل بيسان وتركت رعبا «سليماً» في صفوف عرب البلاد.

في غضون عدة أشهر، تحل الذكرى الثمانون لحدث يعتبر من أكثر الأحداث دموية في تاريخ الحركة الصهيونية، التي يتحمل المسؤولية عنها يهود. هذا الحادث، تفجير سفينة الترحيل البريطانية باتريا، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠، لم يتسبب هو الآخر في قيام الهاغناه بالتعبير عن أي أسف، على الرغم من أن الذين ارتكبوا فعل التفجير هم عناصر المنظمة. كانت خطتهم، في الأصل، تأجيل ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في السفينة التي رست في ميناء حيفا. ومع ذلك، كان الضرر الناجم عن الانفجار كبيرا جدا لدرجة أنها غرقت ومعها أكثر من ٢٠٠ مهاجر.

وبدلاً من التعامل مع الحادث على أنه كارثة يتعين التحقيق فيها، أصرت حركة العمل على تحويلها إلى رمز وتحويل قتلاها الى شهداء تمت التضحية بهم على مذبح حماية البيت القومي أثناء القتال، دون أي ذكر للجهة المسؤولة مباشرة عن موتهم. فقد كتب بيرل كتسنلسون، الزعيم الأيديولوجي لحزب العمل، في اليوم التالي لعملية التفجير، إلى شاؤول أبيغور من منظمة الهاغناه: «اعلم أن يوم باتريا بالنسبة إلينا مثله مثل يوم تل حاي» [معركة تل حاي وقعت بين عناصر الهاغناه وثوّار عرب من سوريين ولبنانيين، إذ ناصرت الهاغناه الاستعمار الفرنسي، وقد قُتل عدة عناصر من الهاغناه، أحدهم قائد بارز فيها هو يوسيف ترومبلدور] وبذلك، حاول كتسنلسون إعطاء هذا الحادث مكانة الأسطورة الوطنية والمؤسّسة. وأشار أيضا إلى أن باتريا كان «أعظم عمل صهيوني تم القيام به في الآونة الأخيرة». إيليا غولومب، قائد الهاغناه غير المتوّج، تحدث أيضاً في سياق مماثل عن عملية التفجير، قائلاً: «بالنسبة لي، يوم باتريا ليس يوما أسود ولا اليوم الأسود. كان هؤلاء ضحايا من أجل الهجرة العبرية، من أجل حقنا في الهجرة. هؤلاء ضحايا يوجد لهم معنى».

حتى المذبحة التي نفذتها الكتيبة الثالثة للبلماح في قرية عين الزيتون العربية خلال «حرب الاستقلال» نجحت في التعتيم عليها في الفترات التالية. بعد ٧٢ عاماً، تعرّف الكثيرون على وقائع مذبحة دير ياسين التي نفذها أعضاء يمينيون من المنظمات السرية اليهودية، لكن القلائل فقط قد سمعوا بمذبحة أخرى، نُفذت في تلك الأيام في أيار ١٩٤٨، حيث استولت الهاغناه على القرية العربية عين الزيتون بالقرب من صفد، وأسرت عشرات المقاتلين العرب، وبعد يومين، أعدمتهم المنظمة بالرصاص وهم مكبّلون.

وفي هذا السياق، كتب المؤرخ البروفسور يوآف غلبر في كتابه «الانبعاث والنكبة» أن حماسة اليسار الإسرائيلي على «التلويح بقضية دير ياسين وتوجيه الاتهامات» إلى منظمتي إيتسل وليحي، «نابعة من الشعور بعدم الارتياح على حصّة ضباطه وجنوده في البلماح... على الأقل في نظره - في ممارسات مماثلة، مثل قتل عشرات الأسرى في عين الزيتون».

خلافاً لخصومها، فعّلت الهاغناه وحدات اغتيال سرّية

أصدرت الوكالة اليهودية، في العام ١٩٣٩، بيانا بعنوان «لا تقتل» نقلت فيه تحذيراً من جرائم قتل داخلية ليهود على أيدي يهود. كان الإعلان موجهاً ضد الإيتسل، الذي قتل يهودا قام بإدانتهم على أنهم «خونة»، ولكن، كما يشير د. جيلي حسكين، الذي كتب أطروحة حول «طهارة السلاح» في المجتمع الاستيطاني اليهودي حينذاك، «فقد تجاهلوا حقيقة أن منظمة الهاغناه كانت تقوم هي الأخرى بإعدام خونة ومخبرين، من يهود وغير يهود». وتحت عنوان «الانتقام على الجبهة اليهودية الداخلية» كتب حسكين: « عمليات الإعدام التي نفذها الإيتسل والليحي جرت بشكل علني وحتى تم النشر عنها في بيانات، بينما تم تنفيذ عمليات الإعدام من قبل الهاغناه سرّاً من قبل فرق اغتيال خاصة». وتشمل قائمة ضحايا الهاغناه العديد من اليهود بينهم: باروخ واينشل ووالتر شتراوس وأوسكار أوبلر وموشيه سفيتاني وإسحاق شرانسكي وباروخ مانيفيلد، الذين اشتبهت الهاغناه في تعاونهم مع البريطانيين.

استمرت مثل هذه الممارسات حتى عشية إقامة دولة إسرائيل. ففي آذار ١٩٤٧، قُتل في زاوية شارعي أرلوزوروف وبن يهودا في تل أبيب، مردخاي بيرغر، الذي كان يعمل في قسم المرور في شرطة إسرائيل، واشتبه به من اغتالوه في أنه نقل أخبارا عن الهاغناه للشرطة البريطانية. والبروفسور يهودا لبيدوت، عضو الايتسل الذي تخصص في دراسة تاريخ الانتداب، وصف القتل: «أغلق المهاجمون فمه وضربوه بالهراوات على رأسه. فسقط بيرغر غارقاً في دمائه».

كما توثق كتب التاريخ جريمة قتل أخرى ارتكبتها منظمة الهاغناه والتي تم الاعتراف بها كأول جريمة قتل سياسية في البلاد في العصر الحديث. كان الضحية هو الدكتور يعقوب دي هان وهو شاعر مثلي أصبح حريدياً ومعادياً للصهيونية، وقد وقف أبراهام تاهومي وأعضاء آخرون في المنظمة وراء اغتياله عام ١٩٢٤.

مشهد من لوبية: الجمال الذي تم اغتياله.

«الهاغناه - الميليشيا الصهيونية الرئيسية - تدربت إلى حد كبير على يد القوات البريطانية»!

بين الردود الغاضبة على مقال أديرت أعلاه، جاء تعقيب أبراهام زوهر، من معهد دراسة الحروب الإسرائيلية، وكتب:

يؤسفني أن شخصين طيبين وجديرين، مثل عوفر أديرت وبيلغ ليفي، يتعاملان مع حالات «طهارة الأسلحة» كسندان لضرب المنظمات القتالية التي كانت في الطريق لإقامة الدولة. ترافق حالات الإخلال بطهارة الأسلحة كل مجتمع وأمة خلال الكفاح من أجل الاستقلال والوجود. في بحثي عن البلماح والحروب الإسرائيلية، لم أتجاهل هذه المسائل الصعبة التي تحدث في الحروب الإسرائيلية حتى الآن، ليس فقط على الجانب العربي ولكن أيضاً على الجانب اليهودي الإسرائيلي. والسؤال الأكثر أهمية هو هل كانت قيادة المنظمات والجيش بعد قيام الدولة تتعامل مع مثل هذه الأحداث.

ويضيف الباحث أنه في الماضي واليوم كان التعامل مع مثل هذه الأحداث أمراً ضرورياً، ولكن لا يوجد مبرر للإساءة للمنظمات القتالية التي تعاملت بشكل صارم مع تلك الحالات والمخالفات في مجال الأخلاق الأخلاقية، رغم أن ذلك لم يكن دائماً بالسرعة المطلوبة.

أما الباحث د. شمعون جات فكتب:

كشخص يقدّر مقالات عوفر أديرت، شعرت بالحزن بسبب هذا المقال، لسببين: أولاً، جميع الأحداث الموضحة هنا، باستثناء مذبحة عين زيتون، كانت تحركات فردية وليست ناجمة عن سياسة، على عكس أفعال ليحي وإيتسل. ثانياً، تضمن المقال مسائل ليست في سياق ما يتناوله. وهنا أشير أولاً إلى اغتيال يعقوب دي هان، من قبل مجموعة سرية تعرف باسم «المعمل»، والتي كانت مجموعة سرية داخل الهاغناه وكان عناصرها يميلون بوضوح إلى زئيف جابوتنسكي [زعيم التيار المعروف بالتيار التنقيحي الذي ضمّ من اعتُبروا يمينيي الحركة الصهيونية].

ويتابع المعقّب قائلا إن تفجير السفينة باتريا ليس بالتأكيد جزءاً من القصة. لم يقصد أحد أن يغرق السفينة. وهذا من دون الخوض في مسألة تسبب عبوة ناسفة غير كبيرة في الإغراق المأساوي للسفينة. وبالتالي فليس هناك مكان لدمجها مع أعمال إرهابية كبيرة.

ما مدى العداوة بين الهاغناه وبريطانيا؟

يكتب عضو هيئة تحرير Electronic Intifada ديفيد كرونين، متوقفا عند خطابات حديثة لسياسيين بريطانيين حول «القيم المشتركة مع إسرائيل»، أن «الجزء المهم الذي يتم حذفه من الخطاب حول «القيم المشتركة» هو أن إسرائيل وبريطانيا تتحملان مسؤولية مشتركة. فبينما كانت القوات الصهيونية مسؤولة بشكل مباشر عن النكبة - التطهير العرقي لفلسطين في العام ١٩٤٨- كان الذي سهل جرائمها، وحرّضها على ارتكابها في بعض الحالات، هو السلطات البريطانية».

ويشير بالتحديد الى الهاغناه بالقول: «النقطة الأولى المهمة هي أن الهاغناه -الميليشيا الصهيونية الرئيسية في ذلك الوقت- كانت قد تدربت إلى حد كبير على يد القوات البريطانية عندما حكمت بريطانيا فلسطين في الفترة بين الحربين العالميتين. على الرغم من أن الهاغناه كانت غير قانونية، فإن البريطانيين اعتمدوا عليها عند القيام بعمليات نصب الكمائن ضد الثوار الفلسطينيين في فترة الثلاثينيات. كما قدمت الهاغناه الآلاف من الرجال الذين انضموا إلى قوة الشرطة الموازية «بدوام جزئي» التي جمعها البريطانيون أثناء محاولتهم سحق الثورة الفلسطينية. وتم جلب قادة الهاغناه إلى «فرق ليلية خاصة» بقيادة أوردي وينجيت، الضابط البريطاني المعروف بعنفه بشكل خاص».

ويذكّر كيف «عمل وينجيت عن كثب مع إسحاق سديه، قائد عصابات البلماح الذي أصبح فيما بعد شخصية عسكرية رئيسية خلال النكبة وأحد مؤسسي الجيش الإسرائيلي. ويعزى الفضل في تعاون الثلاثينيات بين الطرفين إلى يغئال ألون، وهو جنرال أصبح سياسياً رفيع المستوى، والذي أخرج قوات الهاغناه من خنادقها ومن وراء أسلاكها الشائكة إلى الحقل المفتوح، وهو ما جعلها تتبنى نوعاً أكثر نشاطاً من الدفاع».

«بريطانيا الراعي الإمبراطوري للمشروع الصهيوني»

يقول الكاتب عوفر أديرت في ختام مقاله المنشور على هذه الصفحة، إنه تم تنفيذ معظم اغتيالات مسؤولي الانتداب البريطاني طوال سنوات من قبل منظمتي ليحي وإيتسل. ولكن هناك أيضاً بريطاني واحد على الأقل على قائمة القتلى: الضابط وليام بروس، الذي أطلق عليه الرصاص في القدس عام ١٩٤٦. وقتلته فرقة البلماح انتقاماً من إساءة معاملته المعتقلين اليهود من المنظمة في السجن البريطاني.

وقال أهارون سبيكتور، قائد فريق الاغتيال، في مقابلة أجريت معه عام ٢٠١٠ من ضمن مشروع «تاريخ إسرائيل»: «لقد تعقبته، لمعاقبته». وتحدث عن حكم سابق على بروس بالإعدام أصدرته محكمة البلماح. يقول محاوره بيلغ ليفي: «لم يكن الاشخاص أنفسهم خائفين من سرد هذه القصص، في حين أن التنظيم الذي كانوا ينتمون اليه لم يسارع الى المجاهرة» بهذه الممارسات.

وعن الحاصل خلف الكواليس كتب كرونين في مقاله المُشار اليه أعلاه أن «العلاقة بين بريطانيا والحركة الصهيونية كانت معقدة بوضوح. فمن خلال إعلان بلفور في العام ١٩١٧، تولت بريطانيا دور الراعي الإمبراطوري للمشروع الصهيوني. وتم تنفيذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز جهود الاستعمار في فلسطين. ومع ذلك، لم يكن إيقاع الأحداث سريعاً بما فيه الكفاية في نظر العناصر الأكثر تطرفاً في الحركة الصهيونية. ولما كانوا غير سعيدين بأن دولتهم اليهودية المبتغاة لم تتأسس بعد، بدأت مجموعتان صهيونيتان مسلحتان -إيتسل وليحي- في شن حرب عصابات ضد بريطانيا في أربعينيات القرن الماضي. وأدت الاضطرابات التي تلت ذلك والضعف الأكثر عمومية الذي أصاب الإمبراطورية إلى جعل بريطانيا تقرر التخلي عن الولاية (الانتداب) التي منحتها لها عصبة الأمم وحكمت فلسطين بموجبها. لكن النكبة كانت جارية فعليا قبل وقت طويل من الموعد الذي حددته بريطانيا لإنهاء حكمها في فلسطين: ١٤ أيار ١٩٤٨».

النخب الحاكمة في بريطانيا أطالت أمد معاناة الفلسطينيين

كان على البريطانيين، طالما ظلوا في فلسطين، التزام بحماية الفلسطينيين. لكن كرونين يرى أن «البريطانيين نكثوا بالتزاماتهم. وفي ٩ نيسان من ذلك العام، نفذت القوات الصهيونية فورة من عمليات القتل في دير ياسين، القرية الفلسطينية القريبة من القدس. وأقر آلان كانينغهام، المفوض البريطاني السامي في فلسطين، بأن «عمليات قتل جماعي متعمد ضد المدنيين الأبرياء» قد وقعت، ولكنه قال إن القوات البريطانية «لم تكن في وضع يمكنها من اتخاذ إجراء في هذا الشأن بسبب قوتها المتلاشية والتزاماتها المتزايدة». ومن «بين حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني الذين سيطردون أو يفرون من منازلهم بسبب الهجوم الصهيوني في العام ١٩٤٨، كان أكثر من ٤٠٠ ألف قد شُردوا ونزحوا عن قراهم مسبقا بحلول الوقت الذي غادر فيه البريطانيون».

وعودة الى الزاهن يقول: «لم تكتف النخب الحاكمة في بريطانيا بدورها في تمكين تجريد الفلسطينيين من أراضيهم في العام ١٩٤٨ وإنما أيضاً قامت بإطالة أمد معاناة الفلسطينيين وتفاقمها، بينما تواصل الزعم أنها تؤمن بالعدالة».

«معهد دراسات الأمن القومي»:

التوجه الاستراتيجي الأميركي الجديد إزاء الصين ينطوي على دلالات بالنسبة إلى إسرائيل!

قالت ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب إن الوثيقة المحدثة بشأن «التوجه الاستراتيجي الأميركي الجديد إزاء الصين»، التي وزعها البيت الأبيض في واشنطن يوم ٢٠ أيار الماضي، تهدّد ما أسمته بـ«المخزون الغني من العلاقات الاقتصادية والتجارية والأكاديمية الذي تم بناؤه بين الدولتين على مدار سنوات عديدة» ولا سيما منذ سبعينيات القرن العشرين الفائت.

وأضافت الورقة التي كتبها الباحث الخبير في شؤون الصين في المعهد المذكور إيال بروفر، أن ازدياد حدة التصريحات الأميركية ضد الصين منذ بداية ولاية الرئيس الحالي دونالد ترامب لم تكن غريبة على أسماع القيادة العليا في بكين. و«الحرب التجارية» بدت للصينيين كاستمرار واضح لصراعات سابقة، ولقد عملوا بحسب أسلوبهم من خلال تمرير الوقت ومفاوضات دقيقة على مكونات الاتفاق، وأحياناً إعادة فتح نقاط اتُّفق عليها. مع ذلك، يبدو مؤخراً أن الصين تفاجأت من قوة وكثافة النشاطات الأميركية، وبخلاف تصريحات ماضية وعمليات محدودة، هذه المرة تبدو سياسة الولايات المتحدة حادة وواضحة وطويلة الأمد، وهي تدعو دولاً أخرى بل تطلب منها عدم الدفع قدماً بعلاقاتها بالصين، وتسنّ قوانين جديدة هدفها الدفع قدماً بعلاقات الولايات المتحدة مع تايوان، وفرض قيود على النشاطات التجارية والأكاديمية لجهات صينية في الولايات المتحدة والعالم.

وأشارت الورقة إلى أن الزيارة القصيرة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى إسرائيل (يوم ١٣ أيار ٢٠٢٠) كجزء من الضغط الأميركي لمنع الشركات الصينية للفوز بمناقصات تتعلق بالبنية التحتية في إسرائيل، شكلت بالنسبة إلى الصينيين نموذجاً إضافياً للنشاط الأميركي ضدها. والرد الرسمي على الزيارة الذي صدر عن السفارة الصينية في إسرائيل (في ١٥ أيار) شدد على أن «وزير الخارجية يكرر فكرة قديمة تتعلق بالتخوف الأمني، من دون تقديم أي دليل فعلي، وذلك للإضرار بالعلاقات التجارية بين الصين وإسرائيل.»

وتحت عنوان «الدلالات بالنسبة إلى إسرائيل» جاء في الورقة: تدرك الصين جيداً العلاقات الاستراتيجية العميقة لإسرائيل مع الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، جرت المحافظة على العلاقة الإيجابية بين الشعب الصيني واليهود على مر السنوات، وتعززت داخل الحزب والجمهور الصيني صورة إسرائيل كدولة قوية مبدعة يمكن التعلم منها كثيراً في مجال الابتكارات والتكنولوجيا. في النظرة الصينية، إسرائيل ليست في وسط ساحة الصراع الدائر بين الدولتين العظميين، وكونها حليفة قوية للولايات المتحدة، لا يعني ذلك منع تطوير العلاقات التجارية معها على أساس مدني. الصين نفسها تدير شبكة علاقات متوازية مع دول بينها عداء في الشرق الأوسط، مثل إيران والسعودية وإسرائيل، وهي تفرّق بين المواقف والتصريحات السياسية وبين النشاطات الاقتصادية والتجارية.

وخلصت الورقة إلى أنه بالإضافة إلى المحافظة على علاقتها الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة، يتعين على إسرائيل فهم وجهة النظر الصينية والتعرف على هامش مرونتها، والامتناع عن إعطاء تصريحات لا فائدة منها، وعن القيام بخطوات تصعيدية يمكن أن تؤذي النسيج الهش للعلاقات التي بُنيت مع الصين في السنوات الأخيرة.

تجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل ارتفع كثيراً في الأعوام الأخيرة. وقال مسؤولون صينيون مؤخراً إنه بالرغم من أن عمر منظومة العلاقات المباشرة بين الصين وإسرائيل هو ٢٨ عاماً فقط، إلا إن هذه العلاقات تسجل ذرى جديدة في كل عام. وتعتبر الصين الآن الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في آسيا، والشريك التجاري الثالث لها في العالم.

وتزامنت ورقة تقدير الموقف المذكورة مع إعراب أصوات إسرائيلية وأميركية عن حالة انزعاج من الوجود الصيني في الموانئ الإسرائيلية عن طريق التجارة والاستثمار، ولا سيما من اتفاقية تتولى بموجبها شركة صينية إدارة ميناء حيفا.

وكانت مجلة «نيوزويك» الأميركية ألقت الضوء على هذا الملف، مشيرة إلى ما يقال عن تبعات محتملة على أمن إسرائيل وعلى العمليات العسكرية الأميركية في المنطقة. وأشارت المجلة إلى أن ميناء حيفا يقع بالقرب من قاعدة لقوات سلاح البحرية الإسرائيلية يعتقد أنها تؤوي قوة الغواصات النووية الإسرائيلية.

ويفترض أن تتسلم مجموعة «شنغهاي إنترناشونال بورت غروب» في العام ٢٠٢١ إدارة ميناء حيفا الذي تمت توسعته حديثا، بموجب عقد مدته ٢٥ عاما. وفازت شركة صينية أخرى بعقد لبناء ميناء جديد في مدينة أسدود جنوبي إسرائيل.

وتواصلت «نيوزويك» مع ضابط سابق كبير في سلاح البحرية الإسرائيلية هو العميد احتياط شاؤول حوريف وأبلغها أن الوضع يقتضي آلية جديدة لمراقبة الاستثمارات الصينية في إسرائيل.

وأطلع حوريف المجلة على وثيقة تلخص نتائج مؤتمر عقدته جامعة حيفا بشأن مستقبل الأمن البحري في شرق المتوسط. وبحسب الوثيقة، عبر المشاركون في المؤتمر عن قلقهم بشأن العقد الصيني لإدارة ميناء حيفا لأنه قد «يقيد أو يمنع التعاون الإقليمي مع البحرية الأميركية».

وحذر حوريف وزملاؤه في المؤتمر من أن إسرائيل تفتقر إلى آلية لتحليل ما تنطوي عليه الاستثمارات الاقتصادية من انعكاسات على الأمن القومي، ودعوا إلى إنشاء هذه الآلية على وجه السرعة.

وأشارت المجلة الأميركية إلى أن الهيمنة الصينية على موانئ إستراتيجية عديدة وممرات بحرية في أنحاء العالم تأتي في إطار «مبادرة الحزام والطريق»، التي قال الرئيس الصيني إنها تدمج بين العسكري والمدني. وفي ضوء ذلك، يمنح عقد إدارة ميناء حيفا الجيش الصيني نظريا منشأة مفيدة في البحر المتوسط على واحد من أهم مسارات التجارة العالمية.

«ريغافيم».. من احتلال الأرض إلى محاولة احتلال الحكاية.

قراءة في تقرير منظمة «ريغافيم» اليمينية

الواقع مقلوباً- الفلسطيني إذ يُتهم بسرقة أرضه!

بقلم: عصمت منصور (*)

عاش اليمين المتطرف في إسرائيل عدة صدمات، دفعته لأن يعيد النظر في أساليب وطرق عمله، والالتفات أكثر وبذل المزيد من الجهد في عملية إعادة صياغة المجتمع الإسرائيلي من الداخل، وبناء شبكة مؤسسات ومراكز قوى تتيح له التغلغل والتأثير على مفاصل الدولة الحساسة لتنفيذ برنامجه المتطرف وإعادة قولبة المجتمع والسياسة في إسرائيل.

وقد اعتبر الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ الدرس الأعمق في هذه المراجعة، والذي سبقه توقيع حكومة اليمين التي يقودها بنيامين نتنياهو ويقف على يمينه فيها أريئيل شارون، على اتفاق واي بلنتيشين الذي أعاد انتشار قوات الاحتلال في مدينة الخليل في العام ١٩٩٦، وتلاه تجميد متكرر للاستيطان بضغط من الإدارات الأميركية المتعاقبة وصولا إلى دفع نتنياهو إلى الاعتراف بقبول مبدأ حل الدولتين في خطابة الشهير في جامعة بار إيلان.

هذه الأحداث التي تكرر فيها تراجع اليمين عن برنامجه، في ظل حكم اليمين وتوليه للسلطة، مضافا إليها القيود التي تفرضها عليه المحكمة العليا تشريعيا، وعدم ممالأة الإعلام له، دفعته إلى اجراء مراجعة كان أحد أهم استنتاجاتها أن الوصول إلى الحكم في ظل بنية المجتمع والمؤسسة والثقافة التي تستند على إرث وتركة عقود طويلة من حكم «اليسار» لن يكون كافيا (وإن كان ضروريا) لإحداث التغيير المطلوب، وبالتالي يجب أن يعزز هذا الحكم بمنظومة قيم وشبكة مؤسسات تفعل فعلها في قلب المجتمع.

منظمة «ريغافيم»

تعد منظمة «ريغافيم» واحدة من أهم تعبيرات هذا التحول، وهي وان كانت تقدم نفسها على أنها منظمة أهلية، إلا أنها في الحقيقة واحدة من أذرع اليمين، إلى جانب منظمات أخرى لعبت دورا محوريا في تكريس حكم اليمين وتمليكه الأدوات التي تتيح له السيطرة بشكل أكبر على المجتمع على طريق إعادة صياغته، مثل منظمة «إم ترتسو» (١) ومنظمة «شورات هدين» (٢).

يلاحظ أن هذه المؤسسات تشترك في خصائص تجعل منها في الحقيقة مؤسسة واحدة بعدة تخصصات، مثل تلقيها تمويلا حكوميا (٣) وتقاطعها في الأهداف حد التطابق، وأنها قامت في نفس الفترة تقريبا (٤) وأن من بادر إلى تأسيسها رموز اليمين ومن داخل التشكيل اليميني.

منظمة «ريغافيم» تعرف نفسها على أنها حركة جماهيرية هدفها الحفاظ على الأرض والثروات «القومية» ومنع «السيطرة غير القانونية» على أراضي الدولة، وذلك من خلال ضمان حفظ القانون (الإسرائيلي) في كل ما له صلة بالأرض (٥)، وهي تستند بذلك (لرؤيتها اليهودية)، وتنفيذ هذه الرؤية يتم من خلال (البرلمان والمحاكم ونشر التقارير والأبحاث ورفع الالتماسات) بهدف عرقلة عمليات البناء الفلسطينية في المناطق المصنفة سي وفق اتفاقيات أوسلو (٦).

تقرير منظمة «ريغافيم» إذن هو واحد من مجالات عمل المنظمة، وهو بهذا لا يعتبر نتيجة جهد بحثي ذهني يهدف إلى رصد ظواهر على الأرض فقط، بل برنامج عمل متكامل.

والتقرير الذي صدر باللغة العبرية ونشر في أواخر العام الماضي (كانون الأول ٢٠١٩) جاء تحت عنوان «حرب الاستنزاف»، وهو عنوان قصد منه أن يكون مثيرا للذعر وأن يعود بالمتلقي إلى بدايات التجربة الصهيونية لأنه مستوحى من حقبة تاريخية تزامنت مع وجود إسرائيل ومحاولة (وأدها في مهدها) عبر استنزافها (٧).

تحت العنوان الرئيسي جاء العنوان الفرعي التوضيحي ليكون أكثر تحديدا وبشكل لا يترك أي مكان للاجتهاد أو التساؤل: (هكذا تسعى السلطة «عبر الاستنزاف» لإقامة دولة عربية في منطقة سي).

إذن هي مساع منظمة وممنهجة للسيطرة، وليس لمجرد البناء والتطور ونتيجة النمو الطبيعي في مناطق محددة هي المناطق سي وفي إطار زمني هو (مرور عقد ٢٠٠٩- ٢٠١٩ على تشكيل حكومة سلام فياض) كما يوضح العنوان الافتتاحي.

التقرير مكون من خمسة أجزاء رئيسية سنتناولها بالترتيب وهي: خلفية تاريخية؛ الأرقام تتحدث؛ تداعيات وانعكاسات- الأمن والبيئة؛ ملخص؛ توصيات.

تبدأ الخلفية التاريخية بما يشبه الاعتذار عن التكثيف في العرض وعدم القدرة على إجمال ١٠٠ عام من التاريخ الصهيوني في تقرير واحد، ليتم اختيار العام ١٩٤٨ وهو العام الذي «احتل فيه الأردن الضفة الغربية» وبدء سريان «الاحتلال الأردني لأراض كانت امتدادا طبيعيا وأبديا لأجزاء البلاد الأخرى» وهو ما أوجد «تشوها وحدودا غير طبيعية». هذا (التشوه) كان يفترض أن ينتهي، وفق التقرير، بعد «الحرب الدفاعية التي فرضت على إسرائيل في العام ١٩٦٧» لكن هذا لم يحدث لأن إسرائيل «لم تضم هذه الأراضي إليها ولم تحسم مستقبلها» ليأتي بعد عقود اتفاق أوسلو ويزيد من (تشويهها) عبر الاعتراف ولو منقوصا، بأنها أراض «متنازع عليها» ويقسمها إلى ثلاث مناطق هي (أ) و (ب) و(سي)، ويسلم السلطة الفلسطينية الإدارة الكاملة عن المناطق (أ) ويتشارك إدارة المناطق (ب) ويترك لإسرائيل «مؤقتا» إدارة المناطق (سي).

السلطة الفلسطينية، وفق المقدمة التاريخية، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ والتي «توقفت فيها المفاوضات (وانتهى عمر أوسلو الافتراضي) بدأت بالسعي لخلق أمر واقع لغير صالح إسرائيل على الأرض، وذلك بمساعدة أطراف ثالثة وبخلاف القانون الإسرائيلي». خطة حكومة فياض والتي أعلن عنها فور توليه منصبة في العام ٢٠٠٩ والتي أطلق عليها (خطة إنهاء الاحتلال وبناء الدولة)، اعتمدت على ثلاثة أسس: إصلاحات قانونية تعيد تأهيل منظومة السلطة داخليا؛ البناء المكثف في المنطقة (سي) وإعادة تأهيلها؛ خلق حدود للدولة على الأرض «كأمر واقع».

المقدمة تنتهي عند الجزم بأن الخطة لم تبق حبرا على ورق وأنها قوبلت «بصمت» إسرائيلي يمكن اعتباره ترجمة «للواقع الذي انتجه أوسلو».

الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان «الأرقام تتحدث - الاستيطان العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٩» يعتبر الترجمة التفصيلية للمقدمة السابقة، وهو جاء معززا بالأرقام والإحصائيات والخرائط والصور الجوية المقارنة بين الفترتين ليوضح أن «السيطرة على الأرض من خلال البناء غير القانوني» تتم بشكل متدرج ووفق الخطة التي قدمها فياض.

الأرقام تتناول مساحة الضفة التي تساوي ٥٫٦٨ مليون دونم تشكل المناطق (أ)+ (ب) ٣٨٪ منها بواقع ٢٫٢ مليون دونم ومنطقة (سي) لوحدها تساوي ٦٢٪ بما يعادل ٣٫٦ مليون دونم. و«الضم الزاحف» للفلسطينيين، وفق التقرير، يتم عبر مسارين: الأول من خلال الموافقة الإسرائيلية تحت مسميات مثل مشاريع حيوية يتم تمويلها دوليا. والثاني «وهو الشائع أكثر» يتم من خلال «خلق حقائق على الأرض بشكل غير قانوني ودون موافقة إسرائيل رغم وجود مساحات فارغة في المناطق (أ) + (ب) وهو يهدف إلى خلق تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية وعزل المستوطنات والسيطرة على مساحات استراتيجية مثل منطقة إي١ المحاذية لمستوطنة معاليه أدوميم».

التقرير يستند إلى تقارير وزارة الدفاع الإسرائيلية التي بينت أن «٨٠٠ بؤرة فلسطينية غير قانونية أقيم معظمها بعد العام ٢٠٠٩» لا زالت قائمة وأن ما قبل حكومة فياض كان هناك «٢٩٧٨٤ مبنى غير قانوني أصبحت٥٨٤٣٥ بعد عشر سنوات بزيادة تقدر بـ٢٨٦٥١ مبنى».

وإن «عدم وجود إحصاء أمين لدى السلطة» يجعل الأمر أكثر تعقيدا بموجب التقرير، وهو ما يستلزم إجراء إحصاء إسرائيلي لعدم السماح «بتسرب» السكان الفلسطينيين لهذه المناطق، وأيضا سحب «ذريعة» وجود اكتظاظ وحاجة للنمو الطبيعي.

التقرير ومن خلال الأرقام والخرائط وعدم الاعتراف بالأرقام التي تقدمها السلطة لأنها أرقام «غير أمينة» يوضح الأثر «المدمر وغير القابل للإصلاح» جراء السياسة الفلسطينية على البيئة والمناخ وانعدام التخطيط الهيكلي.

دونم بعد دونم

«الاحتلال تحت مبرر الزراعة» أو الاحتلال الزراعي هو المصطلح الآخر الذي يرادف مصطلح « البناء غير القانوني» والذي يعتبر «أخطر» من الأول لأنه يمتد على مساحات أكبر «تسرقها السلطة» وتشجرها وتمد لها شبكات طرق وتحفر آباراً في جوف الأرض وكل هذا دون «ترخيص».

المعضلة التي تواجه إسرائيل في وقف «السرقة الفلسطينية الممنهجة للأرض» هي الوسائل المتنوعة التي تلجأ اليها السلطة من أجل «تثبيت خطواتها» على الأرض وأهمها سلاح القضاء، والذي يعد سلاحا متشعبا وتحكمه البيروقراطية ويحتاج إلى إجراءات تستغرق فترة طويلة قد تصل إلى سنوات في أروقة المحاكم وهو ما «يستنزف» الإدارة المدنية «ويمنعها من تنفيذ القانون» وتنفيذ عمليات الهدم.

«الحرب القانونية» التي تخوضها السلطة تعتمد على مؤسسات داعمة توفر المبالغ «التي تصل إلى مئات الملايين» والطواقم والدعم السياسي وهو ما تقدمه بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي) على طبق من ذهب وهو ما يعتبر «خرقا للاتفاقيات الدبلوماسية وتدخلا في شؤون دولة أخرى (إسرائيل)» تحت اسم سري لعملية «السرقة» وهو بناء مدارس ومد كهرباء «للبؤر غير القانونية». المؤسسات التي تخوض هذا النضال القانوني هي «داعمة للإرهاب وتتبع لفصائل مثل الشعبية التي لها أكبر عدد من مؤسسات المجتمع المدني».

التداعيات والآثار- الأمن والسياسة والبيئة

الآثار الأمنية لخصها في التقرير العقيد احتياط يوسي كوبرفاسر (٨) والتي وصفها بالتي «لا يمكن إصلاحها» وأنها تأتي بهدف «السيطرة» من قبل منظمات تقف إلى جانب وزارات السلطة مثل «الإغاثة الزراعية التابعة للجبهة الشعبية (هكذا) التي تلعب دورا في النضال ضد إسرائيل عالميا من أجل نزع الشرعية عنها ودعم الـ (بي دي إس) وصولا إلى إفنائها».

هذا الربط المتخيل بين «نزع الشرعية عن إسرائيل وصولا إلى إفنائها» بالنضال على الأرض «بشكل أحادي وغير عنيف» يأتي ليكشف للدول التي تدعم هذه المنظمات خطورة هذا الأمر «المتستر باللاعنف» أمنيا لأن هذا البناء «قريب من الشوارع الحيوية أمنيا والتي يستخدمها الجيش في فترات الطوارئ مثل الخان الأحمر» وهو ما يمكن أن يعيق حركته، وسياسيا لأنه «تكريس للمناطق (سي) على أنها فلسطينية وليست أراضي متنازع عليها»، وأيضا لمحاذاته للمستوطنات وتشكيله «تهديدا عليها وإضعافها ومنع تواصلها».

عشر سنوات على خطة فياض

هذا الفصل مكرس للخطة التي تعتبر الشيفرة السرية «لسرقة الأرض والاستيطان بها» فلسطينيا، وهو يخلص إلى أن أياً من البنود التي نصت عليها الخطة لم يطبق باستثناء تلك التي تتعلق «بالسيطرة على الأراضي» في مناطق سي، فلم يطبق شيء من برنامجه الرامي إلى دمقرطة مؤسسات السلطة وتطوير التعليم ورفاهية السكان وإعادة بناء الاقتصاد وفق نموذج السوق الحرة، بل أبقى على الفساد واللاديمقراطية وانعدام المساواة أمام القانون وتهرب (السلطة) من المسؤولية حول مستقبل الأجيال القادمة.

قبل الملخص والتوصيات يشدد التقرير على «الضرر الذي لا يمكن إصلاحه على البيئة والمناخ والمياه الجوفية جراء القمامة والصرف الصحي لهذه «البؤر» السكنية والصناعية والتي تنبعث منها روائح كريهة» جراء استمرار الحالة القائمة، ليخلص إلى ان هذا ناتج عن: عدم وجود سياسة واضحة تجاه مناطق (سي)؛ انعدام التنسيق بين أذرع إسرائيل المختلفة وقلة الموارد في يد الإدارة المدنية؛ وجود بنية قانونية مختلة مليئة بالثغرات وهو ما يستغله الفلسطينيون.

إذا كان التقرير قد افتتح بصورة كبيرة وملونة للدكتور سلام فياض وتحتها اقتباس لفقرة من إحدى مقابلاته مع التايمز يقول فيها: «قررنا أن نتخذ موقفا مبادرا وأن نعجل بنهاية الاحتلال من خلال الحقائق على الأرض وهو ما ينسجم مع رؤيتنا أن إقامة الدولة أمر لا يمكن تجاهله. هذه أجندتنا ونريد أن نطبقها بتصميم» بهدف إظهار القصدية والنية المبيتة لكل فعل تم ذكره، فإنه يختتم بمقولة لأول رئيس حكومة في دول الاحتلال دافيد بن غوريون: «احتلال الأرض لا يأتي من خلال تأمين حقوق سياسية وضمانات دولية، بل عبر الحقائق الجافة والمستمرة والتجذر على الأرض. البلاد لا تُعطى بل تحتل»!

الهوامش:

رصد الباحث مهند مصطفى في كتابه الصادر عن مركز مدار (٢٠١٤) وظيفة شرطية المعرفة التي تقوم بها حركة «إم ترتسو» داخل المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية من خلال رصد المحاضرين ومراقبة ما يدور في مساقاتهم وكيف ينشطون في الحيز العام ووضعها لمجموعة معايير «صهيونية» لضبط محتوى موادهم بما يعني إعادة صياغة الخطاب الأكاديمي بما يعزز الرواية الصهيونية كما يعرفونها. يذكر أن هذه الحركة عقدت أول مؤتمر لها في العام ٢٠٠٨ وكان المتحدث الرئيسي رئيس الأركان الأسبق ووزير الدفاع موشيه يعلون، وقد كشفت صحيفة كالكاليست الاقتصادية وحركة «السلام الآن» عن الدعم المالي الذي تتلقاه من متبرعين يهود تربطهم علاقة وثيقة باليمين الاسرائيلي.

تقدم منظمة «شورات هدين» نفسها على أنها منظمة حقوق إنسان إسرائيلية تنشط في كافة أرجاء العالم بهدف ملاحقة التنظيمات الإرهابية اقتصاديا وقانونيا وتجفيف منابع تمويلها، وقد اعترفت مؤسستها المحامية نيتسانا ليتنار في مقابلة متلفزة أن المنظمة تشكلت بإيعاز ودعم مباشر مالي ولوجيستي من الموساد لملء الفراغ الذي تعجز الدولة لاعتبارات قانونية أو دبلوماسية عن القيام به.

كشف تحقيق أجرته صحيفة «هآرتس» تحت عنوان «ريغافيم تنجح في مقاضاة الدولة والحصول على تمويل منها» أن المنظمة حصلت على ملايين الشواكل لممارسة نشاطاتها من أموال دافعي الضرائب التي تحول لميزانيات مجالس المستوطنات.

من أبرز قادة «ريغافيم» عضو الكنيست بيتسليل سموتريتش من قادة حزب البيت اليهودي الاستيطاني ووزير المواصلات السابق، كما ان جدعون ساعر، القطب البارز في حزب الليكود، كان الضيف الرئيسي في مؤتمر «إم ترتسو» الثاني بعد أن شارك رئيس حزب تلم وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون في المؤتمر الأول.

رغم أن تعريف المنظمة ينطلق من الرؤية اليهودية التي تعتبر فلسطين أرض إسرائيل الكاملة إلا أن نشاط المنظمة يتركز بالأراضي المحتلة وتحديدا المصنفة سي.

المناطق سي وفق اتفاق أوسلو تدار أمنيا وإداريا من قبل إسرائيل إلى أن يتم حسم أمرها في الاتفاق النهائي الذي نص الاتفاق على أن ينتهي في العام ١٩٩٩ وهي تشكل ما نسبته ٦١٪ من مساحة الضفة.

حرب الاستنزاف مستوحاة من الاسم الذي أطلقه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على الحرب التي اندلعت بين إسرائيل ومصر على ضفتي قناة السويس وقد استمرت قرابة العامين (١٩٦٨- ١٩٧٠).

يوسي كوبرفاسر هو عقيد احتياط شغل موقع رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) ومدير عام وزارة الشؤون الاستراتيجية التي تلاحق حملات المقاطعة التي تقودها حركة البي دي إس ضد إسرائيل في أرجاء العالم.

(*) صحافي متخصص في الشأن الإسرائيلي.

الحركة الصهيونية تريد استغلال أوضاع الولايات المتحدة لاستقدام ٢٥٠ ألف يهودي إلى إسرائيل!

***عادة ما تستغل الحركة الصهيونية وإسرائيل الأوضاع في أوطان أبناء الديانة اليهودية في العالم ولكنها تنجح حيث الأوضاع الاقتصادية أقل مما هي في إسرائيل بينما تفشل في الدول المتطورة *الصهيونية فشلت في استقدام مئات آلاف الفرنسيين اليهود قبل سنوات، فيما تؤكد التوقعات بأن المصير ذاته ستلقاه في الولايات المتحدة ***

قال رئيس الوكالة اليهودية (الصهيونية) إسحاق هيرتسوغ إنه يأمل في استقدام لا أقل من ٢٥٠ ألف أميركي يهودي إلى إسرائيل في غضون سنوات قليلة، على خلفية أزمة تفشي فيروس كورونا، وتكشف ضعف الجهاز الطبي والمنالية الصحية هناك. ولكن هناك من يبرّد حماسة هيرتسوغ، التي تظهر بعد سنوات قليلة من فشل ذريع للوكالة اليهودية وإسرائيل في استقدام مئات آلاف الفرنسيين اليهود، على خلفية سلسلة عمليات استهدفت مؤسسات يهودية وافرادا، إذ وصل من فرنسا في السنوات الثماني الماضي حوالي ٢٨ ألف نسمة، وليس مضمونا أن جميعهم بقوا في إسرائيل.

وعادة ما تستغل إسرائيل الأوضاع الداخلية في أوطان اليهود، ولكنها لم تنجح إلا في الدول التي تعيش أزمات اقتصادية، أو أن الجمهور اليهودي فيها يعيش في ظل أوضاع اقتصادية تقل عن مستوى المعيشي القائم في إسرائيل، كما هي حال الدول المتفككة عن الاتحاد السوفييتي السابق في مطلع سنوات التسعين ولاحقا. ولكن الحركة الصهيونية لا تنجح في استقدام أبناء الديانة اليهودية من الدول المتطورة، إذ حسب تقارير تظهر تباعا، فإن ٩٠٪ من اليهود في العالم يعيشون في أوطان مستوى المعيشي فيها أعلى مما هو في إسرائيل، إضافة إلى أن فرص العمل والاستقرار أعلى بكثير مما هي عليه في إسرائيل.

أعداد اليهود في العالم

بحسب آخر تقرير للوكالة الصهيونية، حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٩، فإن عدد اليهود في العالم بلغ ١٤٫٧٠٤ مليون نسمة، زيادة تقل عن ٧ بالألف عن العام ٢٠١٨، الذي بلغ عدد اليهود فيه ١٤٫٦٠٦ مليون نسمة، بمعنى زيادة بـ ٩٨ ألف نسمة خلال عام، في حين أن عدد اليهود في إسرائيل وحدها ارتفع من العام ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ بنحو ١١٠ آلاف نسمة، ما يؤكد استمرار تراجع أعداد اليهود في العالم بفعل الاندماج في الأديان الأخرى القائمة في أوطانهم، أو أنهم لم يعودوا يعرفون أنفسهم يهودا. وهذه الاحصائيات تعتمد على من تقر المؤسسات الدينية اليهودية بيهوديتهم. ومنذ العام ٢٠٠٦، باتت إسرائيل أكبر تجمع لأبناء الديانة اليهودية في العالم، بفارق طفيف في ذلك العام عما كانت طوال سنين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تجمعهم الأكبر- الولايات المتحدة الأميركية.

وبلغ عدد اليهود في إسرائيل في نهاية ٢٠١٩، حوالي ٦٫٦٦٨ مليون نسمة، وهم يشكلون نسبة أكثر بقليل من ٤٥٪ من اجمالي عدد اليهود في العالم، وتليها الولايات المتحدة الأميركية- ٥٫٧ مليون نسمة، وهذا عدد مختلف عليه، لأن المؤسسة الدينية اليهودية، تتحدث عما بين ٥٫٣ مليون إلى ٥٫٤٥ مليون نسمة، وحسب الاحصائيات، فإن الأميركان اليهود يشكلون نسبة تقل عن ٣٩٪ من يهود العالم.

والتجمع الثالث لليهود في العام هو فرنسا، وقارب عددهم ٤٥٥ ألف نسمة، بعد أن كان عددهم قبل نحو ٨ سنوات، قرابة ٥٨٠ ألف نسمة، من بينهم ٢٨ ألفا هاجروا إلى إسرائيل، في حملة خاصة، جرت قبل أكثر من خمس سنوات، بعد سلسلة هجمات تعرّضت لها مؤسسات يهودية وأفراد في فرنسا؛ ولكن حينها توخت الحركة الصهيونية وإسرائيل استقدام غالبية الفرنسيين اليهود، ووضعت مخططات لاستيعابهم، إلا أن الخبراء في ذلك الوقت أكدوا أن الفرنسيين يعيشون في بيئة تختلف كليا عن الثقافة السائدة في إسرائيل، مثل المجال الديمقراطي ونمط الحياة.

وبات عدد اليهود في التجمع الرابع في كندا في نهاية ٢٠١٩، قرابة ٣٩١ ألف نسمة، ثم بريطانيا- ٢٩٠ ألف نسمة، والأرجنتين- ١٨٠ ألفا، وروسيا- ١٧٢ ألفا، وألمانيا- ١١٦ ألفا، وأستراليا- ١١٣ ألفا، والبرازيل- ٩٣ ألفا، وجنوب أفريقيا- ٦٩ ألفا، وأوكرانيا- ٥٠ ألفا، وهنغاريا- ٤٧ ألفا، والمكسيك- ٤٠ ألفا، وهولندا- ٣٠ ألفا، وبلجيكيا- ٢٩ ألفا، وإيطاليا- ٢٧ ألفا، وسويسرا- قرابة ١٩ ألفا، وتشيلي- ١٨ ألفا، وأورغواي- قرابة ١٧ ألفا، كما ينتشر ما يقارب ١٩٣ ألف نسمة من أبناء الديانة اليهودية في دول مختلفة من العالم.

واستنادا إلى تقارير تظهر تباعا، فإن ٩٠٪ من اليهود في العالم يعيشون في أوطانهم، التي فيها مستوى المعيشة وظروفها أعلى بكثير مما هو قائم في إسرائيل، وهذا عدا الظروف المعيشية الأخرى، مثل الأمن والأمان وغيرها.

المهاجرون لإسرائيل في السنوات الثماني الأخيرة

ورغم محاولات الحركة الصهيونية استقدام أعداد أكبر من اليهود إلى إسرائيل، فإن آخر إحصائية للسنوات الثماني الماضية، التي شهدت فيها أوروبا قلاقل من خلال عمليات، وأزمات اقتصادية، تبين أن مجموع من هاجروا إلى إسرائيل خلال السنوات الثماني بلغ قرابة ١٧٤٧٠٠ نسمة، حوالي ٥٢٪ منهم وصلوا من روسيا وأوكرانيا، حيث الأوضاع المعيشية تقل عما هي في إسرائيل.

وقد وصل من روسيا في السنوات الثماني تلك ٥٢٣٣٧ مهاجرا، ومن أوكرانيا ما يلامس ٣٨ ألف نسمة.

أما من فرنسا، التي أطلقت إسرائيل حملة مكثفة بدأت من العام ٢٠١٣ ولاحقا لاستقدام غالبية اليهود، الذين كان عددهم قبل نحو ١٠ سنوات قرابة ٥٨٠ ألف نسمة، فقد وصل ٢٨٦٧٦ مهاجرا، وليس واضحا كم بقي منهم في إسرائيل، بعد توقف موجة العمليات في فرنسا، وهذا يعد فشلا ذريعا لمخطط إسرائيل والحركة الصهيونية.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد بيّنت الاحصائيات ما يمكن وصفه بعدد هامشي للمهاجرين من هناك، ١٨٢٧٢ مهاجرا خلال ثماني سنوات، وغالبيتهم من المتدينين. ومعروف أن ميزان الهجرة اليهودية بين إسرائيل وأميركا هو إيجابي لصالح الولايات المتحدة الأميركية، لأن الغالبية الساحقة من المهاجرين من إسرائيل، أو الذين يغادرونها مع نية للمكوث لسنوات طويلة في الخارج، تكون محطتهم الأبرز الولايات المتحدة.

كذلك نتحدث عن أعداد هامشية في الدول المتطورة، مثل بريطانيا- ٣٨٧٥ مهاجرا، وغالبيتهم من المتدينين، من أصل ٢٩٠ ألف يهودي يعيشون في وطنهم هناك، كذلك من الاحصائيات البارزة ألمانيا التي هاجر منها إلى إسرائيل ٧٠٢ مهاجرين، في ثماني سنوات، من أصل ١١٦ ألف ألماني يهودي، فألمانيا هي أيضا أحد أهم عناوين هجرة الإسرائيليين اليها، وبغالبيتهم هم عائدون إلى وطنهم الأم، أو وطن آبائهم وأجدادهم.

توقعات الهجرة من الولايات المتحدة

بحسب رئيس الوكالة اليهودية (الصهيونية) إسحاق هيرتسوغ، في تصريحات لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن الظروف الصحية القائمة في الولايات المتحدة الأميركية، وما خلفته من أزمة اقتصادية كبيرة، وتضاف لها موجة مظاهرات الغضب على العنصرية ضد السود، التي لا علاقة للجمهور اليهودي بها، تفسح المجال أمام الوكالة الصهيونية لاستقدام ٢٥٠ ألف أميركي يهودي في السنوات المقبلة.

وقال هيرتسوغ للصحيفة: «نقدر أن ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف يهودي سوف يهاجرون إلى إسرائيل في السنوات القليلة القادمة. إن خيار الهجرة، الذي كان مخفياً في أذهان الكثير من اليهود في الولايات المتحدة، ولكنه لا يعتبر عملياً أو مرفوضاً عاماً بعد عام، أصبح ممكناً مؤخراً. وبسبب وضعية سوق العمل الأميركية، والفشل القائم في الجهاز الصحي الأميركي، والشوق المتزايد للأصدقاء والعائلة، ويرجع ذلك أساساً إلى إدراك أن هذا ليس هو المكان (أميركا) المناسب لتربية الأطفال، بدأت إسرائيل في الظهور كعمود فقري وملاذ للجاليات اليهودية تحت الضغط».

وحسب هيرتسوغ، فإنه في الشهرين الماضيين، وعلى ضوء تفشي كورونا، هاجر إلى إسرائيل حوالي ألفي أميركي يهودي، ولكن حسب تقارير أخرى، فإن قسما من هؤلاء هم إسرائيليون عائدون بعد إقامة طويلة في الولايات المتحدة، ويرى هيرتسوغ أن هذا العدد يفسح المجال أمام هجرة آلاف كثيرة إلى إسرائيل، وأيضا عودة الكثير من الإسرائيليين الذين هاجروا في الماضي إلى الولايات المتحدة. ويعتقد هيرتسوغ أن الأجيال الشابة من الأميركان اليهود بدأت تفكر هي أيضا بالهجرة.

ولكن هذه تبقى تقديرات قائمة على أزمة ستكون عابرة، حتى لو امتدت لعدة شهور. ففي تقرير آخر في «يديعوت أحرونوت»، يظهر من أعداد طلبات الهجرة، أنه لا توجد حتى الآن قفزة في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، حتى وإن دلت الإحصائيات على ارتفاع، وحتى مضاعفة الأعداد، فالحديث يجري عن مئات الطلبات، وباتت الآن الضعف. وحسب التقرير، فإن شهري نيسان وأيار الماضيين شهدا ارتفاعا بنسبة ٧٠٪ في طلبات الهجرة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، مقارنة مع ذات الشهرين من العام الماضي ٢٠١٩. فقد ارتفع عدد الطلبات في هذين الشهرين إلى ١٢٣٧ طلبا، مقابل ٧١٩ طلبا في ذات الشهرين من العام الماضي.

وحسب ما ورد، فإن هذه الطلبات تواجه بيروقراطية في محطتين، الوكالة اليهودية، ثم في إسرائيل، من بينها التحقق من مدى يهودية طالبي الهجرة، إضافة إلى معاملات عديدة تستغرق شهورا كثيرا.

إلى ذلك، فإن التقارير تتحدث عن أعداد مكثفة من الإسرائيليين المقيمين في الخارج منذ سنوات طويلة، عادوا في الشهرين الأخيرين إلى إسرائيل، ومنهم الذي قام بذلك كي يستفيد من التأمين الصحي الرسمي، الذي يمكنه أن يستعيده بسرعة مقابل رسوم، إذا لم يرغب بالانتظار ٦ أشهر، حتى يستعيد استحقاق الضمانات الاجتماعية ومنها الصحية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الداخلية قوله إن إسرائيليين كثيرين من المقيمين في الخارج يجرون اتصالات مع الوزارة ليعرفوا إذا ما كان يحق لهم الحصول على امتيازات «مواطن عائد»، ومنها امتيازات ضريبية وجمركية وغيرها، مشروطة بالبقاء في إسرائيل لفترة طويلة، وفيما إذا سيكونون مطالبين في حال مغادرتهم مجددا بإعادة كل التسهيلات المالية والضريبية للخزينة العامة.

كورونا في إسرائيل: لاعب فاعل في الاقتصاد والسياسة.

ضربة قاصمة للسياحة الإسرائيلية مع العالم والداخلية.. حالات إفلاس وبطالة عشرات الآلاف

إسرائيل تؤخر فتح المطار الدولي وتمدد لآلاف العاملين مخصصات بطالة ما يعني إغلاق أبواب أمام السياحة من الخارج وللخارج *السياحة الداخلية مرشحة لضربة كبيرة على ضوء ارتفاع كلفتها مقارنة مع الخارج بما بين ٣ إلى ٦ أضعاف

أكدت كل التقارير الصادرة منذ اندلاع أزمة كورونا الصحية، والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها، جراء الإغلاق، واغلاق الحدود وتقليص الحركة العامة، أن أكثر القطاعات المتضررة سيكون قطاع السياحة بكل اتجاهاته، وقطاع المطاعم والمقاهي، وأماكن الترفيه. ولكن لم تكن التوقعات، كما يبدو، بهذا الحجم الذي بدأت تظهر نتائجه، منذ الآن، فالوزارات صادقت على تمديد الاجازات غير مدفوعة الأجر في المطارات والمعابر، حتى شهر أيلول، وليس واضحا ما إذا سيكون مسموحا السفر لغرض السياحة، حتى لبعض الدول التي تبدو أقل ضررا صحيا. في حين أن السياحة الداخلية، بأسعارها الباهظة جدا، ستكون ضعيفة، أكثر من أي عام آخر.

ويشكل قطاع السياحة في إسرائيل ٣٪ من الناتج المحلي العام، وعدد العاملين فيه حوالي ٤٪ من اجمالي القوى العاملة، وترتفع النسبة بقليل في المواسم السياحية، والغالبية الساحقة جدا من العاملين في قطاع السياحة لم يعودوا إلى أعمالهم، في حين أن قطاع المطاعم لم يعد للعمل بالوتيرة الكاملة، لذا فإن نسبة الاستغناء عن العاملين فيه أعلى بكثير من باقي القطاعات.

ولا شك في أن عدم فتح المطارات والأجواء بوتيرة كاملة حتى مطلع أيلول، سيعني ضرب موسم سياحي كبير، وبالذات للسياحة الخارجة، إذ أن موسم السياحة الداخلة الأول كان في الربيع، وتوقف كليا، فيما موسم السياحة الثاني، يكون عادة في خريف العام، ومصيره ليس واضحا حتى الآن.

وكانت التوقعات للسياحة في هذا العام أن تسجل ذروة جديدة، بعد الذروة التي سجلتها في العام الماضي، إذ بلغ عدد السياح الداخلي ٤٫٥٥ مليون سائح، وهي زيادة رابعة على التوالي منذ العام ٢٠١٦. ولكن حسب كل المؤشرات، فإن عدد السياح هذا العام لن يتجاوز كثيرا مليوني سائح، بمن فيهم السياح الذين دخلوا البلاد حتى منتصف شهر آذار الماضي، وهذا إذا ما تم فتح الأجواء بوتيرة كاملة في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الجاري.

وحسب ما نشر في التقارير الاقتصادية، فإن وزارة الصحة أوقفت كل الاستعدادات لاستقبال سياح من الخارج، وحاليا لا توجد أي هيئة رسمية ذات صلاحيات منشغلة في كيفية استقبال سياح من الخارج، ما يعني أن هذا الأمر ليس مطروحا حتى الآن على أجندة السلطات ذات الشأن، في الوقت الذي فيه موسم السياحة بات على الأبواب.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن التاريخ الذي تم وضعه سابقا، ١٥ تموز، كتاريخ هدف لفتح الحدود أمام السياح، تم وضعه قبل اندلاع انتشار الفيروس في إسرائيل من جديد، ولم يتم الاستعداد لذلك التاريخ.

وكما ذكر، فإن وزارتي المواصلات والمالية اتفقتا على تمديد الاجازات غير مدفوعة الأجر لآلاف العاملين في المطار الدولي بن غوريون (مطار اللد)، والمعابر الدولية، إلى شهر أيلول المقبل، وليس واضحا نهائيا ما إذا ستكون إعادة النظر في هذا القرار، لأنه يعني اغلاق الأجواء أمام السياحة الداخلة، ولكن أيضا أمام ملايين السياح إلى الخارج، هذا القطاع الذي توقف كليا، ووجه ضربات قاصمة لشركات سياحة كبرى تنظم رحلات إلى دول العالم. وحسب الاحصائيات الإسرائيلية، فإن ١٨٠ ألف عامل في إسرائيل يعملون في مجال السياحة والمطارات، وهؤلاء أعمالهم متوقفة كليا، وشركات سياحة كبرى بدأت في فصل مئات العاملين لديها، فيما مكاتب تسويق سياحة للخارج مغلقة منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر، وهم من بين المستقلين، الذين تقاضوا تعويضات فتات على توقفهم عن العمل، ما يعني انهيارا ماليا بالنسبة لهم.

وحتى الآن لم تقدم إسرائيل أي ردود على إعلان دول سياحية استعدادها لاستقبال سياح من إسرائيل، وخاصة قبرص واليونان وجورجيا وغيرها من الدول التي قالت إن استقبال السياح لديها من دول محددة سيكون بقيود حتى أواخر حزيران، ومن ثم لن تكون قيود على السياح.

ويدعو وكلاء سياحة حكومتهم إلى اعداد قائمة «دول خضراء»، بمعنى دول لا يوجد فيها تفش خاص لفيروس كورونا، على أن يتم تبادل السياحة بين هذه الدول دون قيود؟

انهيار مداخيل السياحة عالميا

وما تزال إسرائيل متشددة جدا في مسألة فتح الأجواء، بسبب استمرار تفشي وباء كورونا في العالم، وهذا احتد أكثر مع استئناف تفشي الفيروس في إسرائيل، منذ مطلع حزيران، فبعد أن هبط عدد المرضى الفعالين إلى ١٩١٧ شخصا، عاد الفيروس ليتفشى بوتيرة عالية جدا، وقفز مع مطلع الأسبوع الجاري عن ٤٥٠٠ مريض، رغم أن الحالات الخطرة ما تزال قليلة جدا، وكذا عدد الموتى. والنسبة الأعلى من المرضى الجدد كانت في جهاز التعليم، الذي عاد للعمل بوتيرة أقرب للطبيعية، ولكن جهاز التعليم سيغلق أبوابه في الأيام القليلة المقبلة.

وترفض إسرائيل أن تتبع دول الاتحاد الأوروبي، التي باتت على وشك أن تفتح أجواءها، وتسمح بالتنقل بين دولها، رغم استمرار تفشي الوباء، بوتيرة عالية.

وقال تقرير أخير لمنظمة التنمية والتعاون بين الدول المتطورة OECD، إن أزمة تفشي كورونا واغلاق غالبية الدول مجالها الجوي، أدت إلى انهيار مداخيل الدول من السياحة العالمية بنسبة ٨٠٪، وكلما كان اعتماد اقتصاد الدولة على السياحة العالمية أكبر، كانت الضربة مؤلمة أكثر، كما هي حال إسبانيا وآيسلندا واليونان، فيما مساهمة السياحة في الاقتصاد الإسرائيلي لا تتعدى ٣٪.

وحسب تقرير المنظمة العالمية ذاتها، فإن العام الجاري سيشهد انخفاضا اجماليا في مداخيل السياحة العالمية بنسبة ٦٠٪، مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٩. إلا أن السياحة الداخلية التي يشكل حجمها ٧٥٪ من مداخيل السياحة في الدول الـ ٣٤ الأعضاء في منظمة OECD ستشهد انتعاشا سريعا، لأن المواطنين سيفضلون السياحة الداخلية على السفر إلى دول العالم. ومن سيتورط في هذه الحالة هم المواطنون في إسرائيل، التي تدل كل التقارير على الكلفة العالية جدا، وتصل إلى أضعاف كلفة النقاهة في دول المنطقة، مثل اليونان وتركيا والأردن ومصر.

أزمة السياحة الداخلية

رغم الذروة الكبيرة التي سجلتها إسرائيل في أعداد السياح، في كل واحدة من السنوات الأربع الأخيرة، إلا أن حوالي ٦٠٪ من ليالي المبيت في الفنادق في إسرائيل تعود للسياحة الداخلية، ولكن ٧٠٪ من السياحة الداخلية في الفنادق تعود إلى رحلات منظمة، غالبا من نقابات واتحادات العمال، التي تمول قسما كبيرا من الإقامة في الفنادق، وأحيانا يكون التمويل كاملا.

وكما هو الوضع على مر السنين، فإن المواطن في إسرائيل يفضل قضاء عطلته في الخارج، وبالذات في الدول القريبة، مثل اليونان وجزرها وتركيا وصحراء سيناء وأيضا العقبة، إذ أن فجوة الكلفة ضخمة جدا.

وحتى الآن في ظل الأزمة، وبعد أن فتحت الفنادق الإسرائيلية أبوابها، وتقدم تخفيضا في أسعارها، قال مسح لصحيفة «ذي ماركر»، لكلفة فنادق مدينة ايلات الواقعة على خليج العقبة، إن كلفة ليلتين في نهاية الأسبوع، في شهري الصيف المقبلين، لزوجين في غرفة، أعلى بكثير من كلفة قضاء ثلاث ليال في نهاية الأسبوع في اليونان وتركيا، وأحيانا تصل الفجوة من ٣ إلى ٦ أضعاف، حتى بعد احتساب الرحلة الجوية، خاصة إذا كانت المقارنة مع قضاء العطلة في جوار ايلات، في سيناء المصرية، والعقبة الأردنية.

في المجمل وكما ذكر، فإن آخر قطاع من الممكن أن يخرج من الأزمة الحاصلة هو قطاع السياحة، ويقول يوني فاكسمان، رئيس شركة «أوفير تورز»، واحدة من أكبر شركات السياحة الإسرائيلية، في حديث لصحيفة «ذي ماركر»: «حينما ننظر إلى المستقبل، فإننا نرى سوادا، لأنه لا يوجد دعم من أي جهة من الجهات ذات الصلة في الحكومة». ويقول رونين كراسو، المدير العام لشركة «إيستا» السياحية: «إن الصيف الذي توخينا أن يكون جيدا، بات جهنما». وكلتا الشركتين مشهورتان بالسياحة إلى الخارج، وأيضا بتسيير سفن لرحلات بحرية خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتقول معطيات لشركة المعلومات الاقتصادية DBI، إن في إسرائيل ١٢٠٠ مصلحة للخدمات السياحية (مكاتب وشركات) ويعمل فيها ٢٠ ألف شخص، وغالبيتهم يعملون بالوكالة، وليسوا موظفين ثابتين. و٩٥٪ من هذه المصالح الخدماتية تضررت من الأزمة الاقتصادية. وما يعزز هذه المعطيات، تقرير سلطة المطارات الصادر قبل أيام، وجاء فيه أن حركة الملاحة الجوية في أيار الماضي كانت بنسبة ١٪ من حركة الملاحة الجوية التي شهدتها مطارات إسرائيل في العام ١٩٩٩. كذلك فإن الملاحة الجوية الداخلية انخفضت في أيار بنسبة ٧٧٫٢٥٪.

وتقول إحدى مديرات شركة DBI تهيلا يناي إن أزمة كورونا ما تزال قائمة من الناحية الاقتصادية في القطاع السياحي، ورغم أن الاقتصاد بدأ يفتح ابوابه، إلا أن الوتيرة بطيئة، واستئناف انتشار الفيروس قد يلجم حركة الاقتصاد مجددا، والأضرار الاقتصادية قد تستمر في بحر العام المقبل.

في المحصلة، إذا يجري الحديث عن انكماش اقتصادي بنسبة ٤٫٥٪ حسب تقديرات بنك إسرائيل، فإن الحصة الأكبر من هذا الانكماش ستكون من قطاع السياحة والفندقة والمطاعم، على أنواعها ومستوياتها، والمقاهي أيضا، خاصة وأن القطاعين (الفندقة والمطاعم ومرافق الأكل) معا يشكلان حوالي ٦٪ من حجم الناتج العام. وهذا يسري أيضا على البطالة المرشحة لترسو عند نهاية العام في حدود ٨٪، لأنه كما ذكر فإن ٦٪ من العاملين يعملون في قطاع السياحة والفندقة، وقطاع المطاعم والمقاهي.

المشهد الإسرائيلي مدار

البنك المركزي الإسرائيلي:

الطلاب العرب يتفوّقون على اليهود حين تجمعهم ظروف اجتماعية- اقتصادية متماثلة

كتب هشام نفاع:

هناك معطيات لا تهتم وسائل الإعلام الإسرائيلية بنشرها، وتهتمّ السلطات الحكومية بإبقائها مخفيّة في عمق التقارير السّميكة. هذا ينطبق على كل ما من شأنه زيادة تبئير العدسات التي تكشف سياسة التمييز العنصري القومي في المؤسسة الحاكمة.

المقصود هنا معطيات من تقارير ممهورة بالختم الرسمي، وليس تقارير منظمات حقوقية أو مهنيّة مستقلة أخرى. الحالة الجديدة التي تكشف الصورة الواسعة، وردت في تحليل نشره مؤخراً البنك المركزي الإسرائيلي («بنك إسرائيل»)، ويتمحور «حول الفجوات في التحصيل بين طلاب التعليم الحكومي العربي والطلاب اليهود».

وفقا لما ورد على موقع «البنك» الشبكي، فـ«عند المقارنة بين المدارس بحسب التصنيفات الاجتماعية- الاقتصادية المتشابهة [أي من نفس الشريحة أو الطبقة الاقتصادية] يظهر أنّ تحصيلات المدارس العربية أعلى من تحصيلات المدارس اليهودية».

في العادة تتهم السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين العرب بـ«خفض تدريج» إسرائيل في المؤشرات الدوليّة المختلفة، وكأنهم عالة وعبء تجرّه إسرائيل المتطوّرة اليهوديّة خلفها فتبطئ حركة نموّها. مثلا، زعم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أنه «لو أخرجنا العرب واليهود الحريديم من مؤشرات اللامساواة – فنحن [إسرائيل] موجودون في وضع ممتاز بدونهم». (جريدة «ذي ماركر» الاقتصادية في نيسان ٢٠١٢). هذه الديماغوغية المتهافتة جاءت في معرض تبريره لتراجع دولته المتواصل على مؤشّر المساواة في مجموعة دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصاديOECD . وهو عملياً يتهم الفقراء بفقرهم والمحرومين من فرص العمل المجدي واللائق بهذا الغبن الذي يواجهونه.

لسنا بحاجة لبذل جهد كي نكذّب هذه المزاعم التي يختلط فيها الاستعلاء الطبقي بالعنصرية القومجية ويكفي مواصلة اقتباس تحليل مؤسسة «بنك إسرائيل»، التي لطالما امتدحها نتنياهو على أدائها. مثلا، قال في خطاب بعد مؤتمر مشترك مع محافظ بنك إسرائيل وآخرين: «نحن نتابع عن كثب المستجدات الخاصة بالتغيرات الاقتصادية. فيروس كورونا له تأثير اقتصادي كبير على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادنا أيضاً. إننا نخوض هذه الأزمة بحالة جيدة، فحالة الاقتصاد الإسرائيلي أفضل من معظم اقتصادات العالم حيث نسبة البطالة متدنية، بينما معدلات النمو مرتفعة، ونسبة الدين مقابل الناتج جيدة. وماذا يعني كل ذلك؟ أننا قادرون على تسديد ديوننا. الجهاز المالي متين. وبعبارة بسيطة لدينا من البنوك المستقرة والقوية، مما يعدّ ميزة كبيرة عند دخول هذه الأزمة» (١١ آذار ٢٠١٠).

بنك إسرائيل الذي يعود إليه فضل في هذه «المتانة الاقتصادية» على حد وصف زعيم اليمين الإسرائيلي، يقول ما يلي في بيان رسمي: «هذه النتائج [تحصيلات المدارس العربية أعلى من تحصيلات المدارس اليهودية من نفس الشريحة الاقتصادية] تدعم فرضيّة أن الفجوات في التحصيل بين المدارس العربية والمدارس اليهودية تنبع بالأساس من الاختلاف في الوضع الاجتماعي- الاقتصادي ما بين المجموعتين. وتظهر النتائج أنّ الادّعاء بشأن عدم نجاعة جهاز التربية والتعليم العربي مقارنةً بجهاز التربية والتعليم العبري غير صحيح عند التصنيف وفق الوضع الاجتماعي- الاقتصادي».

البنك يقول بوضوح إن توفير فرص متساوية للطلاب العرب مقارنة بالطلاب اليهود لا تجعلهم متساوين في التحصيل، لا بل يتفوّقون عليهم. هذا مكتوب حبر على ورق أو طباعة على شاشة حاسوب.

ترجمة ذلك فيما يتعلّق بمزاعم نتنياهو، أن الرجل يسوّق أكاذيب الغاية منها التستّر على فشله الاقتصادي والاجتماعي، ورفضه الاعتراف – بوصفه من أشد اليمينيين النيوليبراليين مغالاة – بأن المساواة في الفرص تنتج مساواة في التحصيل والإنتاج، لأن هذا الاعتراف يقوّض تماما عقيدته الاقتصادية التي ترفع السوق «الحرّة» المتحرّرة المنفلتة من أيّ عقال واعتبار أخلاقي، إلى مرتبة المقدّس.

معطيات باردة تكشف عن تداخل الاستعلاء الطبقي بالعنصرية القومجية

ضمن التقارير التي يصدرها بنك اسرائيل المركزي، توقف في الفترة الأخيرة عند بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة التي فرضها تفشّي فيروس كورونا والاستعدادات الاضطرارية الخاصة لملاءمة احتياجات الحياة لهذا الظرف الاستثنائي. وقد عاد إلى تفاصيل غير جديدة من تقارير سابقة.

فتحت عنوان «الفجوات في التعليم» جاء ما يلي: أحد العوامل المؤشرة على مستوى المهارات الأساسية في إسرائيل، هو العلاقة الواضحة ما بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للطلاب وبين تحصيلهم العلمي. فمثلا ١٦٪ فقط من الطلاب الآتين من الربع المنخفض من حيث الخلفية الاجتماعية الاقتصادية، ينجحون بالوصول إلى الربع الأعلى للتحصيل في امتحان بيزا [هو امتحان دولي يفحص مهارات الطلاب أبناء الخامس عشرة في ثلاثة مجالات: القراءة (في لغة الأم)، الرياضيات والعلوم. وتشرف على إعداده منظمة OECD].

ويؤكد «البنك» أنه: من شأن اعتماد سياسة لتحسين الرأسمال البشري لأشخاص من خلفيات ضعيفة أن يرفع من معدل المهارة الاقتصادية بشكل جدّي (...) تحصيل الطلاب من المجتمع العربي منخفض جدا بالمقارنة مع سائر المواطنين. فمثلا معدل علامات الطلاب من المجتمع العربي في امتحان بيزا أقل بكثير منه لدى الطلاب في التعليم الرسمي العبري وهو ما يؤدي لاحقا إلى فجوات في القوة الانتاجية ويؤثّر على إنتاجية الاقتصاد عموما.

قراءة هذه المؤسسة المالية المركزية الرسمية موجّهة إلى النتائج المؤثرة على إنتاجية الاقتصاد برمّته في إسرائيل. وهي تتطرّق إلى وضع الطلاّب والطالبات العرب من منظور مساهمتهم المنقوصة في هذا الاقتصاد نظراً لتدني معدل تحصيلهم العلمي. إنها لا تناضل من أجلهم بل تحارب على قوّة إنتاجهم الغائبة، بمنطق ربحيّ بارد. وعلى الرغم من أن هذا هو المنطق الذي يعتنقه نتنياهو، فإنه يكسره حين يتعلّق الأمر بضرورة مساواة العرب عموما والطلاب خصوصا مع اليهود، ليس بدوافع أخلاقية بل لغايات وفوائد اقتصادية. ليس هناك من مجهر يكشف تفاصيل ما ذكرناه عن تداخل الاستعلاء الطبقي بالعنصرية القومجية، كهذه الحالة. لكن لدى نتنياهو تفوق المثلبة الثانية الموبقة الأولى!

المجتمع العربي لم ينل شيئًا من ساعات التعليم المدعومة من تمويل خارجي

تقرير البنك يؤكد أن فجوات التعليم ناجمة إلى حد بعيد عن فجوة في مساهمة وزارة التعليم، ففي حين أن نسبة التمويل الخارجي في مدارس المجتمع اليهودي كانت قريبة من الهدف الذي حددته «خطة تقليص الفجوات ودفع المساواة» الوزارية، فإن نسبة التمويل الخارجي التي خصصت للمجتمع العربي لا يتوقع أن تؤدي إلى سد الفجوات، حتى حين ينتهي تطبيق هذه الخطة.

«خطة تقليص الفجوات ودفع المساواة» هذه، هي عنوان تقرير صادر عن وزارة التعليم عام ٢٠١٤ ومما جاء فيه: «وفقا لكل مؤشر تطوير، معدل الاستثمار في المجتمع اليهودي أعلى من معدل الاستثمار في المجتمع العربي». أما السبب الذي لا يتم إيراده فهو أنه بفعل المكانة الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة للمجتمع العربي، ووفقا لذلك الوضع المادي للسلطات المحلية هناك، يمكن افتراض أن قسما هاما من تفسير النقص في تمويل وزارة التعليم يكمن هنا. فالخطة نفسها تقول إن قسما من البرامج المرافقة لتحقيق تلك الأهداف يستلزم مشاركة بالتمويل من السلطة المحلية. ولكن كما أشرنا هذه السلطات المحلية تعيسة اقتصاديا اصلا ومساهمتها ستكون اقل.

إن الطلاب اليهود من خلفية اجتماعية اقتصادية قوية يتمتّعون بساعات تعليم إضافية ممولّة من مصادر تمويل بلديّة ومن مدفوعات الأهالي؛ والطلاب اليهود من خلفية ضعيفة يتمتعون أيضا بإضافة ساعات بدعم من جمعيات مختلفة. بالمقابل، طلاب المجتمع العربي لا يتمتعون بالمرة تقريبا من إضافة ساعات دعم من مصادر خارج الميزانيات الوزارية الحكومية.

وبالمعطيات: الساعات المدعومة من مصادر غير وزارة التعليم، أي سلطات محلية وجمعيات وأهالٍ، كانت تقدر في نهاية العقد الماضي بنحو ١٠٪ من مجمل ساعات التعليم، وكلها كانت في المجتمع اليهودي فقط، في حين أن المجتمع العربي لم ينل شيئا منها بتاتا.

يقول تقرير «بنك إسرائيل»: صحيح أن هذه المصادر المالية ليست قسما من سياسة الحكومة، لكنها تشير إلى حجم المساهمة المطلوب حتى يصل الطلاب اليهود إلى حيث وصلوه في هذا التحصيل.

وفيما يتجاوز مسألة المساهمات والتمويل المالي هناك تحديات كثيرة في جهاز التعليم العربي تتعلق بجودة التدريس وجودة الإدارة. والنقص في تخطيط الميزانيات للمجتمع العربي تزداد إشكالية أكثر حين نأخذ بالحسبان حاجة الطلاب العرب لتعلّم اللغة العبرية أيضاً، لغرض الاندماج في سوق العمل العام. فهناك تأثيرات سلبية (وفقا لعدد من الأبحاث) على عدم التمكن من اللغة العبرية في سياق النجاح في سوق العمل.

إن الحاجة في تعلم اللغة العبرية يبقي أصلا ساعات أقل لتعلم مواضيع مركزية في المدارس العربية. ولتجسيد تداعيات حاجة تعلّم العبرية وقلة التمويل التي يتمتع بها المجتمع العربي على حجم التعليم الفعلي، لنتمعّن في هذا: الطالب العربي من خلفية ضعيفة في الصفوف الخامسة والسادسة تعلم في الأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٩ أقل بنحو ساعتين في مواضيع التعليم التي تمتحن في امتحان بيزا: لغة الأم والعلوم والرياضيات، وهذا بالمقارنة مع الطلاب اليهود في التيار الرسمي العبري من نفس الخلفية. أما الفجوة الأكبر في غير صالح الطالب العربي فتكمن في موضوع الرياضيات.

تحليل البنك المركزي الإسرائيلي، من غير تبنّيه بالضرورة، يقول إن إنتاجية وجودة العمل والاندماج في سوق العمل، متأثر بالتحصيل العلمي في مراحل الدراسة المختلفة. ويقول إن الفجوة من حيث إنتاجية العمل ما بين إسرائيل ومعدل مجموعة دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD ما زالت كبيرة وهي لا تتقلص في السنوات الأخيرة. يجب البحث عن العنصريّة والطبقيّة. أما الحديث عن أن «العرب والحريديم يجرّون تدريج إسرائيل إلى الوراء»، فهو بكلمة واحدة ليس سوى هُراء.

أزمة كورونا كعدسة كاشفة لمصاعب المدارس العربية مع «التعليم الرقمي عن بعد»!

نشر «بنك إسرائيل» مؤخراً مجموعة تحليلات أجراها قسم الأبحاث في مواضيع التربية والتعليم لتحديد التحديات وصياغة التوصيات من أجل تطوير رأس المال البشري في دولة إسرائيل، كما تمّ عرضها في تقرير الإنتاجية. وتهدف هذه التحليلات، كما يقول «البنك» على موقعه الشبكي، إلى تحسين جودة التدريس والتعليم، وملاءمة جهاز التربية والتعليم للتحوّلات والتغييرات التكنولوجية وتحديات المستقبل مع تقليص الفجوات المجتمعية.

فيما يلي ملخص التحليلات، كل تحليل مرفق على حدة مع إبراز أهم النقاط الواردة فيه:

يفحص التحليل الأوّل جاهزية جهاز التربية والتعليم في إسرائيل للانتقال للتعليم عن بعد كما تمّ تقييمها قبل أزمة كورونا والفروقات من حيث الجاهزية ما بين مختلف المجموعات السكانية في المجتمع الإسرائيلي، مع إجراء مقارنة دولية. ويتطرق التحليل إلى جاهزية التعليم عن بعد من زاويتين: مدى توفر البنى التحتيّة التي تتيح التعليم الناجع عن بعد، مثل مكان هادئ للتعلم وجهاز حاسوب مع شبكة إنترنت، وجاهزية المدرسة لدمج الأدوات الرقميّة في التدريس، مثل مستوى مهارة المعلمين وحجم استخدام الأدوات الرقميّة خلال التدريس في الأوقات الروتينية.

يظهر فحص مستوى توفر البنى التحتية للتعلم عن بعد أنّه لدى ٦٠٪ من الأسر في إسرائيل هنالك إتاحة جيّدة للتعلم عن بعد، سواء من حيث توفر مكان هادئ للتعلم أو من حيث توفر جهاز حاسوب وشبكة إنترنت، ولدى ٢٠٪ من الأسر فإنّ إتاحة البنى التحتية التي تمكّن من التعليم عن بعد منخفضة جدّاً.

نصف المدارس فقط لديها طواقم تدريسيّة ذات مهارات للتعليم عن بعد

نسبة عالية من الطلاب مع مستوى إتاحة منخفض ينتمون لمجتمع الحريديم والمجتمع العربي، ويمتاز كلا هذين المجتمعين بمستوى دخل منخفض. المقارنة بين مستوى جاهزية الطلاب في الأوقات الاعتيادية، دون وجود منافسة على الموارد من قبل أفراد الأسرة، بالاعتماد على معطيات بيزا تشير إلى أنّ نحو ٨٠٪ من الطلاب في إسرائيل تتوفر لديهم بنى تحتية للتعلم عن بعد بشكل جيّد، وهذا المستوى هو أقل بقليل من المتوسط في دول OECD(٨١ بالمئة).

تحليل جاهزية المدارس يظهر أن نصف المدارس فقط لديها طواقم تدريسيّة ذات مهارات تقنية وتربوية وموارد دعم ومساعدة تقنية كافية، تمكّنها من الانتقال للتعليم عبر الوسائل الرقمية. هذا المعطى هو أقل بشكل واضح من المتوسط في دولOECD . ثلث المدارس فقط في إسرائيل كان لديها خطط لدمج الأدوات الرقمية في التعليم في الفترة التي سبقت أزمة كورونا، كما أنّ حجم البنية التحتية الديجيتالية المتوفرة في المدارس هو أقل بكثير ممّا هو متوفر في دول OECD .

بنك إسرائيل يوصي أنّه في حال احتاج جهاز التربية والتعليم إلى الانتقال مرّة أخرى للتعليم عن بعد، يجب أن يتم تقليص عدد الساعات التي يتعلم فيها كافة الطلاب معاً، الأمر الذي يتيح تنظيم ساعات التعليم، بحيث تتعلم طبقات الصفوف المختلفة في ساعات مختلفة. دمج هذا الخطوات من شأنه تخفيف الضغط على البنى التحتية البيتية للتعلم عن بعد. كما من المهم تعزيز التأهيل المهني لطواقم التدريس وتحسين البرامج التعليمية في البيئة الرقمية.

الأضرار التي لحقت بالتشغيل في أوساط الأسر

يقول «البنك» في تقرير يستعرض الخارطة الاقتصادية للضرر الذي لحق بنشاط فروع الجهاز الاقتصادي، أنه تركّز في الفروع التي تمتاز بنسبة تشغيل عالية نسبيّاً للمستقلين. نتيجةً لذلك، فقد كان الضرر أعلى لدى الأسر التي فيها أحد المعيلين على الأقل مستقل. على سبيل المثال، في الأسر ذات الدخل المنخفض مع معيلين اثنين فإنّ احتمال بقائها دون عمل بلغ ١٩٪ في حال كان المعيلان مستقلين، و١٥٪ في حال كان أحد المعيلين مستقلا، و١٢٪ في حال كان كلا المعيلين أجيرين.

أما حساب مستوى إغلاق النشاط الاقتصادي بحسب الفروع الاقتصادية فيشير إلى وقوع ضرر أكبر في التشغيل في أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض وبينها الأسر أحادية الوالدين، إذ أنّ احتماليّة أن تبقى هذه الأسر دون معيل نتيجة الإغلاق الاقتصادي في ذروة الأزمة تتجاوز ٢٥٪، مقابل نحو ١٥٪ في أوساط الأسر ذات مستوى الدخل المرتفع. كذلك، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض عانت قبل الأزمة من عبء أكبر من حيث المصروفات الاستهلاكيّة المرتفعة، بما في ذلك استئجار الشقة، والذي يعتبر مصروفا ثابتا وصعبا. نسبة الأسر ذات الدخل المنخفض والتي لديها مشارك واحد في سوق العمل على الأقل ولديها مصروف استئجار شقة تصل إلى نحو ٤٠٪، مقابل نحو ٢٠٪ من الأسر ذات الدخل المرتفع. عدا عن ذلك فإنّ حجم مصروف استئجار الشقة من مجمل المصروفات في أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض هو مضاعف مقارنةً مع الأسر ذات الدخل المرتفع.

عودة الجهاز الاقتصادي التدريجيّة لنشاطه، مع وجود تقييدات، وبضمن ذلك فتح المجمعات التجارية وفتح رياض الأطفال في ١٠ أيّار، قلّصت من الضرر في مجال التشغيل. وبناءً عليه، يشير التحليل إلى انخفاض كبير في احتمالية أن تبقى الأسر دون معيلين بنسب متشابهة في كافة مستويات الدخل.

نسبة الأسر التي لديها معيل واحد فقط أعلى بين ذوي الدخل المنخفض

يؤثر الضرر في التشغيل على دخل الأسرة، ويمس برفاهيتها وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها من حيث المصروفات على مرّ الوقت. والمس بقدرة الأسر على الالتزام بمصروفاتها يتعلق بعدّة عوامل، من بينها:

١. القدرة على الالتزام بالمصروفات قبل المس بالروتين التشغيلي والتشديد على إثر الإغلاق.

٢. الاستحقاق لمخصّصات البطالة ومدى تعويضها عن فقدان الدخل من العمل: الاستحقاق لمخصّصات البطالة مرتبط بفترة العمل قبل تقديم الطلب وبالوضع التشغيلي (للأجيرين هنالك استحقاق بينما المستقلون غير مستحقين)، مدّة فترة الاستحقاق لمخصصات البطالة مرتبطة بجيل العاطل عن العمل، وبمدى التلاؤم بين حجم مخصصات البطالة والأجر من العمل مرتبط بمتوسط حجم الأجر من العمل في الفترة التي سبقت تقديم الطلب، في أوساط ذوي الدخل المنخفض تشكل مخصّصات البطالة نسبة أعلى من الأجر قبل البطالة.

٣. «وسادة الأمان» المالية التي تملكها الأسر: التوفيرات التي بحوزتها وقدرتها على الاقتراض. في إطار الخطوات لتخفيف تأثير الإغلاق على الوضع الاقتصادي للأسر، تمّ الإعلان عن عدد من الخطوات من قبل الحكومة من بينها: إعطاء منح للأسر مع أولاد بحجم ٥٠٠ شيكل لكل ولد (حتى ٢٠٠٠ شيكل للعائلة) وإعطاء تعويض للمستقلين غير المستحقين لمخصّصات البطالة. لدى الأسر التي تتجاوز مصروفاتها الاستهلاكية ٩٠٪ من مدخولاتها، قبل تأثير الإغلاق، هنالك فروقات ملموسة بين المجموعات بناءً على مستوى الدخل: عبء المصروفات المرتفع، الذي يفوق ٩٠٪ من الدخل الصافي، يميّز أكثر ذوي الدخل المنخفض، وبالذات الأسر ذات المعيل الواحد وبالأخص إن كان مستقلا أو في حال كان الزوجان مستقلين. هذا لا يشير إلى عبء المصروفات فحسب، وانّما أيضاً إلى قدرة كل مجموعة على الحفاظ على مستوى المصروفات كما كان قبل الأزمة، وذلك حين يكون تدهور كبير في الدخل، فكم بالحري إذا كان هذا التدهور متواصلا.

يقول التقرير إن الفحص يعتمد على استطلاعات المصروفات التابعة لمكتب الإحصاء المركزي. تم توزيع السكان الذين شملتهم الاستطلاعات لثلاث مجموعات بحسب مستويات الدخل وفق التعريفات المقبولة لدخل الفرد القياسي في الأسرة، وظهر أنّه من ناحية توزيع المستقلين بحسب مستوى الدخل، فانّ نسبة الأسر التي لديها معيل واحد مستقل والآخر أجير، هي أعلى في أوساط ذوي الدخل المرتفع. بالمقابل، فانّ نسبة الأسر التي لديها معيل واحد فقط هي أعلى في أوساط ذوي الدخل المنخفض مقارنةً بالأسر ذات الدخل المرتفع.

كلّما كان مستوى الدخل أقل الاحتمال أعلى للمساس بالتشغيل

الارتباط بين متوسط الأجر ونسب تعطيل العمل يدعم النتائج التي تدمج تركيبة العمل وحجم التعطيل لفروع الجهاز الاقتصادي بحسب الجنس، مستوى الدخل وطريقة التشغيل. تمّ حساب النتائج على مستوى الأسرة من منطلق الافتراض بعدم وجود علاقة في احتمالية التشغيل (وطريقة التشغيل) بين الزوجين خلال الأزمة وقبلها. استعرضت التقديرات لاحتمالية أن تبقى الأسرة بدون أي معيل في فترة ذروة الإغلاق، مع الافتراض بعدم وجود علاقة في التشغيل ما بين الزوجين. وتشير النتائج إلى احتمال أعلى في المس بالتشغيل على إثر الأزمة كلّما كان مستوى الدخل أقل، بالأخص بالنسبة للأسر التي تضم معيلين مستقلين، وبذلك فإنّ احتمال أن تبقى أسرة مع معيل واحد مستقل دون عمل أعلى في كافة مستويات الدخل مقارنةً بأسرة مع معيل واحد أجير.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعاينة الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع
ترجمة: علاء حليحل

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية